جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية و اقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: تدقيق ومر اقبة التسيير

بعنوان

آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

–ولاية أدرار– أنموذجا

إعداد الطالبان

لكال شهرزاد

ميلودي سليمان

إشراف الاستاذ

ا. د أقاسم عمر

لجنة المناقشة

بن سوسي حمزة	استاذ محاضر أ جامعة أدرار	رئيسا
أقاسم عمر	استاذ التعليم العالي جامعة أدرار	مشرفا
مهداوي زينب	استاذ محاضر ب جامعة أدرار	ممتحنا

الموسم الجامعي : 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث الببليوغرافي

الرقم:226 م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): أقاسم عمر

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : آليات مكافحة الغش الجبائي في الجزائر ولاية أدرار أنموذجا

من إنجاز الطالب(ة): لعال شهرزاد

و الطالب(ة): ميلودي سلطان .

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجارية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تاريخ تقييم / مناقشة: 18/06/2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

أ.د. أقاسم عمر

ادرار في: 28 JUIN 2021

مساعد رئيس القسم:

قسم العلوم التجارية

د. ولد داحو سمير

مساعد رئيس قسم العلوم التجارية

مكلف بالتكوين في التعليم والتدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

يا من خلقت فأحسنت ورزقتني أجزيت وعلمتني فنفعت إليك أهدي شيئاً من جزيل عطائك فاجعله لقلبي ضياء ولبصري جلاء أكبته في ميزان حسناتي

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها والصبر ملء كفيها، الى ريحانة الارض أثرتني على الدنيا بما فيها إلى قرة عيني وأمل حياتي، أعظم ما تهمس به القلوب وتنطق به أمي الحبيبة رعاها الله.

إلى الذي تحمل المشاق الحياة لأجلها، الى سندي به تكون العزيمة إلى الذي منحني العطاء والقوة بفضل من الله تعالى، بحر القيم والمبادئ السامية إلى من أعطاني وكفاني مثال التحدي والصبر والتضحية أبي الغالي حفظه الله.

الى زوجي وسندي في الحياة

إلى اخوتي وأخواتي كل باسمه

الى الأهل والأقارب

الى كل من يحمل لقب لكال

الى زملائي وزميلاتي الذين شاركوني مساري الجامعي .

شهر زاد

الإهداء

إلى ومن وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت أقدامها إلى التي ربتني وضحت من أجلي إلى الغالية « أمي الحبيبة»

إلى من ألبسني ثوب المعرف وتعب من اجل راحتي وتعليمي وسر نجاحي « أبي الغالي»

إلى رمز الحنان إلى الأعزاء على قلبي أخواتي وسندي في الحياة اخوتي عبد الرحمان ، ع القادر ، وأخواتي خديجة ، فاطمة

الى زوجات إخوتي لطيفة ، كلثوم

الى الكتاكيت الغاليين مُحَمَّد سالم، براءة ، جنان ، رجاء

الى روح أخي الطاهرة امُحَمَّد رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

الى كل من يحمل لقب ميلودي، قادري، بسطام

إلى إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي خاصة دفعتي دفعة « تدقيق ومراقبة التسيير»

سليمان

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وأعاننا على إتمامه، فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذا العمل.

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور **أقاسم عمر** لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته وحسن متابعته الذي مهد لنا طريق استكمال هذا العمل فله الشكر وجزاه الله عنا كل خير

وإلى كل من قدم لنا يد العون ولم يبخل علينا، ولو بكلمة طيبة أو دعاء تجدد لنا المعنويات وتبعث روح الاستمرار والمثابرة.

الى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

المحتوى	الصفحة
اية قرآنيـــــــة	
الشكر والتقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	I
قائمة الاشكال	I
قائمة الملاحق	I
قائمة المختصرات	I
المقدمة	ا
الفصل الاول: الاطار النظري للفساد المالي	
تمهيد	**05**
المبحث الاول : ماهية الفساد	**06**
المطلب الاول: مفهوم الفساد واشكاله	**06**
المطلب الثاني: اسباب الفساد المالي وخصائصه	**09**
المطلب الثالث: مظاهر واثار الفساد المالي ومؤشراته	**11**
المبحث الثاني: واقع الفساد المالي في الجزائر	**15**
المطلب الاول: واقع الفساد المالي في الجزائر ، التطور التاريخي ، العوامل والمظاهر	**15**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفساد المالي في الجزائر	**18**
المطلب الثالث: الاليات المتخذة لمكافحة الفساد في الجزائر .	**20**
المبحث الثالث: تقييم مدى فعالية الاليات في مكافحة الفساد	**25**
المطلب الاول: تقييم الاطار القانوني لأليات مكافحة الفساد	**25**
المطلب الثاني: تقييم فعالية الاليات المؤسساتية لمواجهة الفساد المالي	**25**
خلاصة الفصل	**27**
الفصل الثاني: عـــــرض الدراسات السابقة	
تمهيد	**29**
المبحث الاول: دراســــــات سابقة حول آليات مكافحة الفساد	**30**
المبحث الثاني: دراسات سابقة حول الفساد المالي	**33**
المبحث الثالث: مناقشة الدراســــــات السابقة	**36**
خلاصة	**37**
الفصل الثالث : الاطـــــــار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	**39**
المبحث الاول: دراسة ميدانية لجهاز الرقابة المالية لولاية ادرار	**40**

المطلب الأول: تقديم لجهاز للرقابة المالية لولاية ادرار	**40**
المطلب الثاني: المراقب المالي ومسؤولياته .	**41**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للرقابة المالية لولاية ادرار	**42**
المبحث الثاني: الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.	**45**
المطلب الاول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية	**45**
المطلب الثاني: ادوات المستخدمة في الدراسة	**46**
المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج المتعلقة بالدراسة و مناقشتها	**49**
المطلب الاول: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة	**49**
المطلب الثاني: عرض و تحليل النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة	**51**
خلاصة	**61**
الخاتمة	**63**
قائمة المصادر و المراجع	**66**
ملخص	

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من (2003-2020)	19
02	مقياس ليكارت الخماسي .	47
03	اجابة الاسئلة ودلالتها .	47
04	معامل الارتباط بيرسون لعبارات و محاور الدراسة	48
05	مقياس الثبات الفا كرونباخ لمحاور الدراسة	49
06	جدول يوضح توزيع البيانات الشخصية لأفراد العينة	49
07	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتعلقة بدور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفســـــاد المالي	52
08	(02-08)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتعلقة العوامل المساهمة في انتشار الفساد المــالي	53
09	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتعلقة بالمعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي	55
11	جدول يوضح معامل الارتباط لنتائج الفرضية الاولى	56
12	جدول يوضح معامل الارتباط لنتائج الفرضية الثانية	57
13	جدول يوضح معاملات الارتباط لنتائج الفرضية الثالثة	57
14	اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk .	58
15	الانحدار الخطي البسيط بين العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي و معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي	58
16	اختبار T-TEST الاحصائي لكل محور مع متغير الجنس	59
17	جدول تحليل التباين الاحادي- Anova للمتغيرات الشخصية ومحاور الدراسة	59

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للرقابة المالية لولاية ادرار .	43
02	مخطط التنظيم الداخلي للمراقبة المالية لولاية ادرار	44
03	نسب توزيع افراد العينة حسب البيانات الشخصية	50

الرقم	المحتوى
01	استمارة الاستبيان
02	معامل الفا كرونباخ
03	معاملات الارتباط لبيرسون .
04	يوضح الارتباط الخطي.
05	يوضح تحليل تباين خط الانحدار
06	قيم معاملات خط الانحدار.
07	اختبارT-TEST للجنس.
08	اختبار ANOVA للسن، المؤهل، الخبرة العملية، الرتبة او الوظيفة.
09	اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk

المصطلح	اللغة الاصلية	الترجمة
FATF	Financial Action Task Force On Mony Laundering	اتفاقية العمل المالي الدولية لمكافحة تبييض الاموال
IPB	Bribe Payers Index	مؤشر دافعي الرشوة
SPSS	Statistical package for Social Siences	برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية
RCG	Report Corruption Global	تقرير الشامل للفساد
CPI	Corruption Perceptions Index	مؤشرات مدركات الفساد

مقدمة

مقدمة :

يعد الفساد ظاهرة قديمة من حيث النشأة والظهور و ليست وليدة اليوم، ممتدة زمانا ومكانا لا تقتصر على دولة بذاتها اومجتمع بعينه فهي ظاهرة عالمية ذات جذور وابعاد واسعة لازمت الحضارات القديمة والحديثة على حد سواء وكانت من ابرز اسباب زوالها. غير انها في تطور متجدد ومستمر من حيث الاساليب والصور التي يظهر بها ويمارس من خلالها.

ويعتبر الفساد المالي من أخطر هذه الظواهر وابرزها والتي ارهقت كاهل كافة المجتمعات والدول بدون استثناء، غير ان الدول النامية حظيت بالنصيب الاكبر لتفشي هذه الظاهرة في مجتمعاتها مما ادى الى اعاقة التنمية الاقتصادية فيها وذلك من خلال تراجع الاستثمارات الخارجية حيث اتسم بأشكال متعددة منها الرشوة ،الاختلاس ونهب المال العام .....الخ .

ومما لاشك فيه ان موضوع مكافحة الفساد قد حظي باهتمام متزايد من قبل الباحثين الاقتصاديين في الآونة الاخيرة نظرا لزيادة حجمه واتساع دائرته وكذا تشابك حلقاته بالإضافة لأثاره السلبية متجسدة في الفضائح المالية والجزائر على غرار مثيلاتها من الدول تعاني من تبعات هذه الظاهرة على مستوى كل القطاعات ومحاولة منها لاحتواء هذه الظاهرة ومعالجتها، رصد المشرع الجزائري عدة اليات في سياسته التشريعية الجنائية والادارية ،اضافة الى استحداث عدة هيئات متخصصة في هذا المجال للحفاظ على المال العام .وكذا تفعيل اجهزة الرقابة كالمفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة في دعم المؤسسات العمومية ومساعدتها في استغلال مواردها بفعالية وترشيد نفقاتها .

الاشكاليـــــــــة :

وعلى ضوء ما تم الاشارة اليه سابقا من اليات متعددة لمكافحة الفساد المالي وتنوع القوانين المختصة الا ان ما عرفته الجزائر من فضائح مالية ونهب للمال العام دفعنا للتساؤل وطرح الاشكالية التالية : **ما مدى فعالية الاليات المتخذة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر والحد منه في ظل وجود عقبات؟**

ودعما لهذه الاشكالية سيتم طرح التســـــــــــاؤلات الفرعية الاتية :

- ✓ ما المقصود بالفساد المالي وماهي مظاهره؟
- ✓ ماهو واقع الفساد المالي في الجزائر وماهي الجهود المبذولة لمكافحته؟
- ✓ فيما تتمثل الاليات المستحدثة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر وما مدى فعاليتها؟

ومن اجل دراسة الاشكالية المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية :

- ✓ للأليات القانونية والمؤسساتية دور فعال في الحد من الفساد المالي.
- ✓ هناك علاقة ارتباطية بين عوامل انتشار الفساد المالي والمعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحته .

- ✓ توجد فروق ذات دلالة حول درجة فعالية الاليات في ظل وجود عراقيل ومعوقات تبعا للمتغيرات الشخصية للقائمين عليها .

اهميـــــــــة الدراســـة:

تكمن اهمية هذا الموضوع **من الجانب العلمي** في معرفة الاليات المنوطة بمكافحة الفساد باختلاف اشكاله وانواعه بالإضافة الى الاطلاع على النصوص التشريعية والتنظيمية التي رصدها المشرع لمكافحة الظاهرة باعتبارها تعدت الى كل المجالات لاسيما الاقتصادية منها، وتقصي مدى فعاليتها.

اما من الجانب العملي: فيبرز من خلال ضرورة تفعيل دور هذه الهيئات من كونها مجرد مؤسسات ذات طابع استشاري .ودراستنا تحاول تسليط الضوء على مفهوم الفساد المالي وتوضيح الاسباب والدوافع التي ادت الى انتشاره بصورة كبيرة في المجتمعات وكذا محاولة تقييم مختلف الوسائل والاليات الرامية لمكافحته او حتى الحد من انتشاره.

اهـــــــــداف الدراســـة:

- ✓ السعي الى وضع اطار عام لمفهوم الفساد المالي واسبابه ومظاهره والاثار المترتبة عنه.
- ✓ الوقوف على ابرز مظاهر واشكال الفساد واقتراح الحلول الممكنة لمعالجته.
- ✓ ابراز مخاطر الفساد المالي على الدول والمجتمعات.
- ✓ تحديد المساعي الجزائرية والاليات المنتهجة من طرف الدولة لمكافحته ودورها في الحد منه.

دوافع اختيـــــــار موضوع الدراسة :

- ✓ الرغبة في البحث والاطلاع خصوصا وان الموضوع لاقى اهتماما كبيرا ومتزايدا من طرف الباحثين في الشأن الاقتصادي.
- ✓ تقديم معلومات جديدة ورغبة في المساهمة ولو بشكل بسيط في التعريف بالظاهرة.
- ✓ اما من الناحية العلمية والموضوعية تتلخص فيما يطرحه الموضوع من اشكالات وثغرات قانونية ومحاولة منا طرحها ومناقشتها ،وكذا واقع وحقيقةالفساد المالي في المؤسسات والتحديات التي يشكلها .

حدود الدراسة :

الحدودالمكانيـــــــة:

تتمثل تحديدا في دراسة واقع الفساد المالي في الجزائر والاليات المنتهجة لمكافحته والحد من انتشاره ومدى نجاعتها، وتم اختيار جهاز الرقابة المالية بولاية ادرار كهيئة رقابية مختصة.

الحدود الزمنيـــــــة: اجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2020_2021.

منهج الدراســـــــة:

اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي في الفصليين النظريين وهذا بما يتعلق بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالفساد المالي واثاره والمنهج التاريخي في تتبع التطور التاريخي للفساد اما بالنسبة للفصل الثالث التطبيقي تم الاستعانة بالمنهج الاحصائي التحليلي من اجل تحليل الاحصائيات ذات صلة بالموضوع والاستنتاج.

صعوبات الدراســـة:

- ✓ ندرة البيانات والمعطيات التي تعكس الحجم الحقيقي للظاهرة وان توفرت تتسم بالسرية.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة من الجهات الرقابية والعوائق التي تعترضها اثناء اداء عملها ومهامها مما يجعل اقتراح حلول اقرب الى التحليل النظري منه الى الواقع.
- ✓ عدم وجود هيئات رقابية متخصصة او فروع لها على مستوى الولاية.

تقسيمات الدراســة:

اجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول على النحو الاتي:

- **الفصل الاول: الاطار النظري للفساد المالي** وقسم الى ثلاثة مباحث حيث يضم :

المبحث الاول ماهية الفساد مقسما بدوره الى ثلاثة مطالب. اما المبحث الثاني خصص لدراسة واقع الفساد المالي في الجزائر واليات مكافحته، والمبحث الثالث تناول تقييم مدى فعالية الاليات في مكافحة الفساد.

- **الفصل الثاني: الدراسات السابقة** في الموضوع، وقسم الى ثلاثة مباحث حيث يضم :

المبحث الاول دراسات سابقة حول الفساد المالي اما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة الخاصة باليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر، والمبحث الثالث تناول مناقشة وتقييم للدراسات السابقة.

- **الفصل الثالث: الاطـــــار التطبيقي للدراسة** والذي يعتبر محاولة لتجسيد وتطبيق اهم النقاط التي تم التطرق اليها في الجانب النظري للدراسة حيث سيتم انجاز استبيان موزع على مهنيين وموظفين لعينة الدراسة وتحليل نتائج الطرح وقسم الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول دراسة ميدانية لجهاز الرقابة المالية لولاية ادرار، اما المبحث الثاني الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، اما المبحث الثالث يتضمن عرض و تحليل النتائج المتعلقة بالدراسة ومناقشتها باستعراض العلاقة المتداخلة بين الفساد المالي واليات مكافحته.

الفصل الأول الإطار النظري للفساد المالي

تمهيـــــد:

يعد الفساد من ابرز القضايا التي تواجهها الدول باختلاف درجة نموها وتطورها بشكل عام وانتشرت وتفاقمت في المجتمعات وقد سعت العديد من الدول والمنظمات المتخصصة والباحثين والمهتمين بهذا الشأن الى وضع خطط واستراتيجيات ضرورية لمواجهة الفساد والحد من اثاره السلبية الضارة الهدامة المترتبة عليه .

ويعتبر الفساد المالي اليوم من اهم القضايا المطروحة التي تحظى باهتمام كافة الحكومات على المستوى المحلي والاقليمي والدولي واخذت تشغل حيزا منها في اولويات الاصلاح نظرا لانتشار الفساد في كافة نواحي الحياة .

والجزائر كغيرها من الدول التي عرفت في السنوات الخيرة استفحال لظاهرة الفساد في القطاع العام والخاص ، بصورة بدأت تخرج عن السيطرة .وهذا يتضح من خلال النتائج المحتشمة التي اخذتها في معظم التقارير حول هذه الافة، دفعت الدولة الى صياغة مجموعة من الاليات والاستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها بمشاركة جميع المعنين من حكومة ومجتمع مدني وهيئات اخرى .

وفي هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية :

المبحث الاول: ماهية الفساد.

المبحث الثاني: واقع الفساد المالي في الجزائر واليات مكافحته .

المبحث الثالث: تقييم مدى فعالية الاليات في مكافحة الفساد

المبحث الأول: ماهية الفســـــاد

نظرا لتزايد الاهتمام بمفهوم الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات نظرا لأثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد سعت العديد من الدراسات الى عرض صور الفساد ومظاهره محاولة منهم لتحليل هذه الظاهرة وكشف مسبباتها ،والعمل على مكافحتها والحد من انتشارها وسيتم التطرق في هذا المبحث الى بعض المفاهيم العامة حول الفساد بشكل عام والفساد المالي بشكل خاص .

المطلب الاول: مفهوم الفساد واشكاله

الفساد مفردة تناولها العديد من كتاب الادب والتاريخ والسياسة، ووردت في الكتب السماوية لتنبيه الناس وتوعيتهم بهذه الظاهرة، لهذا تعددت المشارب واختلفت التفسيرات في معناها، وسنعرض فيما يأتي مفهوم الفساد،[1] والذي يعود تاريخه الى 3500 سنة مضت[2].

اولا: مفهوم الفســـــاد:

1-الفساد في اللغة: الفساد في اللغة نقيض الصلاح، من فسد يفسد ويفسد ،وفسد فسادا و فسودا فهو فاسد و فسيد، والاستفساد، خلاف الاستصلاح و المفسدة خلاف المصلحة، وتعني الضرر.

ويطلق الفساد كذلك على اخذ المال ظلما وقد يراد منه الحاق الضرر بالأخرين .

2-اصطلاحـــــا: خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه او كثيرا، او هو العدول عن الاستقامة الى ضدها او التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة[3].

وعرف الفساد من المنظور الإسلامي: انه ضياع مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ النفس والدين والعقل والعرض والمال بسبب مخالفة ما نهى الله عنه ورسوله حيث وردت كلمة الفساد 50 مرة في القران الكريم في 23 سورة قرآنية من اصل 114.[4]

ثانيا :اشكـــــال الفساد:

تتنوع بتنوع مجالات النشاط الانساني، التي ينظمها القانون وتتطور بتطور التكنولوجيا التي اصبحت تسهل من ارتكاب الكثير من الجرائم، ونظرا لتشابك صورها وتداخلها نقسمها كالاتي:

1- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود ، **الفساد والاصـــــلاح**، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،2003، ص **18** .

2- عبد الكريم بن سعد ابراهيم الخثران، **واقع الاجراءات الامنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في اجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجيستر في قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، الرياض،2003، ص **24**.

3- طه محمد فـــــارس، **اسس مكافحـــة الفساد الاداري والمالي في ضوء السنة النبوية**، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث ،الطبعة 01،2017 ، ص**6**.

4- بسمة صابري، **اليات مكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر(منشورة) ، شعبة العلوم السياسية – تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ام البواقي، 2016/2015، ص**10**.

1- الفساد حسب درجة التنظيم:

1-1 الفساد العرضي: ويقصد به كافة اشكال الفساد الصغيرة والعرضية ، التي تعبر عن سلوك شخصي اكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة، مثل الاختلاس، المحسوبية، المحاباة .....الخ .

1-2 الفساد المنظم: ما ينتشر في الهيئات والمنظمات والادارات المختلفة من خلال اجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، تعرف من خلالها مقدار الرشوة واليه دفعها وكيفية انهائها .

01-3الفساد الشامل: وهو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية او تسديد اثمان سلع صورية، تحويل ممتلكات عامة الى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة[1].

2- الفساد من حيث الحجم:

2-1الفساد الكبير(العمودي): ويقصد به فساد القمة الذي يمثل اعلى مستويات الفساد في اي دولة فهو يشمل بنود الانفاق العام، والقضايا الكبرى المتعلقة اساسا بنهب وسلب مختلف الموارد الموجهة لعقد الصفقات، والقيام بمهمات وغيرها من برامج التمويل المالي، ويكون منظم ومهيكل بدرجة عالية.

2-2الفساد الصغير(الافقي): وهو الفساد الذي يقوم به الموظفين الحكوميين ويرتبط عادة بالمعاملات الروتينية اليومية ،مقابل خدمات ومكاسب مادية او معنوية وتعتبر الرشاوى والوساطات والعمولات والمحاباة والمحسوبية من اهم المؤشرات الدالة عليه.[2]

3- الفساد حسب الانتشار:

3-1الفساد الدولي: هذا النوع من الفساد يأخذ ابعاد واسعة وكبيرة تصل الى نطاق عالمي، وذلك ضمن الاقتصاد الحر، وترابط الشركات الدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة .

3-2الفساد المحلي: ويقصد به ما ينتشر من فساد داخل البلد الواحد، ولا يناى عن كونه فساد صغار الموظفين والافراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة.[3]

4-الفساد من حيث القطـــــــاع:

4-1فساد القطاع العام: يبدو القطاع العام مرتعا خصبا للانحرافات الادارية والسرقات المالية لان الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفـــــــــرة

1- علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي ،مدخل تكاملي**، دار الايام ،عمان ، دون طبعة، 2014، ص **32** .

2- صليحة بوجادي، **اليات مكافحة الفساد المالي والاداري(بيان الفقه الاسلامي والقانون الجزائري)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية(منشورة)، تخصص شريعة وقانون، جامعة الحاج لخضر 01، كلية العلوم الاسلامية،2017، ص**123-125**.

3- صاحبي سهام، **الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية(منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ام البواقي، 2016، ص **13**.

فسيكون التعويض دائما هو ذلك من النمط من التوظيف العام لصالح الخاص.

4-2 فساد القطاع الخاص: ويعني استغلال نفوذ القطاع للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة باستعمال مختلف الوسائل من الرشوة والهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة والحصول على الاعانات ....الـــخ[1].

5- الفساد من حيث مجالاته:

5-1الفســاد الاداري: يعـرف علـى انـه اسـتغلال المـوظفين العمـومين لوظـائفهم فـي تحقيـق منـافع شخصية، كما يعني سوء التسيير والادارة بشكل عام على مستوى الدولة.

5-2 الفساد السياسي: يعرف على انه الفساد المرتبط بالسلطة الحاكمة ويضرب سياسة الدولة في الصميم ويمس كيانها في العمق، كشراء الذمم ومركزية الادارة والبيروقراطية.[2]

5-3الفساد القانوني: ويظهر في العبث بمواد الدستور لصالح النخبة الحاكمة أو اصحاب المصالح الخاصة، ويمتد ذلك الى القوانين المنظمة لعجلة الحياة في المجتمع .[3]

5-4الفساد الاقتصادي: سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه في مخالفة القوانين اللوائح والتعليمات، ويظهر من خلال الانفاق غير القانوني للمال العام، مما ينتج عنه اهدار الموارد الاقتصادية للدولة .[4]

5-6الفساد الاخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤدي الى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة و الفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب.

5-7الفساد الثقافي: ويقصد بها خروج اي جماعة عن الثوابت العامة لدى الامة، مما يفكك هويتها وارثها الثقافي، وهو عكس الانواع الاخرى من الفساد يصعب الاجماع على ادانته او سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الراي والتعبير والابـــــــداع .

5-8 الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي اوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما ان التنشئة الفاسدة تؤدي حتما الى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبل الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وتنفيذ الاوامر.

1- صاحبي سهام، **مرجع سبق ذكره** ، ص15 .

2- ضويفي حمزة، بوكريد عبد القادر، **دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الاشارة الى حالة الجزائر (2012-2018)**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،2020، ص**48** .

3- حبارك سمير، **مداخلة حول: مفاهيم الفساد**، يوم دراسي حول: جرائم الفساد في الجزائر "الواقع والحلول"، جامعة ادرار، بتاريخ 2008/04/03، ص**8** .

4- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفســـاد الاقتصادي، دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي**، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2013، ص**24** .

5-9 الفساد القضائي: هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي الى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن ابرز صوره المحسوبية والواسطة، وشهادة الزور....الخ.

5-10 الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ويشمل غسيل الاموال والتهرب الضريبي.....الخ.[1]

المطلب الثاني: اسباب الفساد المالي وخصائصه

خصص هذا المطلب لدراسة مضمون الفساد المالي، اسبابه، مظاهره واثـــاره.

اولا: مفهوم الفســـــاد المالي:

كما ذكرنـــا سابقا الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، حيث من الصعوبة ايجاد تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه الا انه يمكن اعطاء بعض التعاريف التي وردت في بعض الدراسات كمايلي:

تعرفه منظمة الشفافية الدولية على بانه:" استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة".

أما **البنـــــك الدولي** فقد اعتبر بانه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص .

كما عرف الفساد المالي بانه :" تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والانظمة ومختلف الاحكام المعتمدة في اي مؤسسة او تنظيم كالاختلاسات، التهرب الضريبي.....الخ[2]

ثانيا: اسبـــــاب الفساد المالي:

تتعدد اسباب الفساد المالي لتشمل كل من الاسباب السياسية والادارية و الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

ا- **اسباب سياسية:** ومن اهمها نجد:

- ✓ عدم الاستقرار السياسي؛
- ✓ ضعف الممارسات الديمقراطية و حرية المشاركة؛
- ✓ عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)؛

ب- **اسباب ادارية وقانونية** : تعتبر البيئة البيروقراطية افضل بيئة لتفشي الفساد المالي وذلك بسب:

- ✓ غياب المحاسبة وضعف الرقابة الادارية؛
- ✓ غياب المعايير الدقيقة لقياس الاداء؛
- ✓ غياب سيادة القانون؛

ج- **اسباب اقتصادية:** تتدخل الدولة لترسم سياسة اطار النشاط الاقتصادي بحيث توفر الحماية وتصدر القوانين التي تحكم التعاملات بين الخواص، غير ان الدولة يمكن ان تكون قمعية، وتتمثل:

1- حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012، ص **28- 30**.

2- احمد سلامي واخرون، **تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر (2003-2017)**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة العدد06، 2018، ص **108** .

- ✓ اتساع الدور الاقتصادي للدولة.
- ✓ السياسات الحمائية: بدفع الرشاوي للمسؤولين للحصول على رخص الاستيراد.
- ✓ عدم توفير المعلومات الخاصة بمشاريع التنمية ومصادر تمويلها والجهات المكلفة بالأشراف عليها.
- ✓ الفجوة المتزايدة بين الاجور الاسمية للعاملين بمختلف الاجهزة الحكومية.[1]

د- اسباب اجتماعية: تلك المتعلقة بموروثات ومكتسبات المجتمع الفاسدة ومن اهمها:

- ✓ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد وتوعية المجتمع بمخاطر الفساد واثاره السلبية.
- ✓ ظهور علاقات اجتماعية مبنية على اساس المنافع الخاصة والشخصية المتبادلة بين الافراد.
- ✓ المحددات القيمية والثقافية التي تسود في المجتمع تساعد بشكل كبير في انتشار الفساد.
- ✓ ضعف اخلاقيات الوظيفة العامة نظرا لغياب المساءلة، مما يؤدي الى انتشار الرشوة ...الخ.[2]

وهناك عدة اسباب اخرى نذكـــــــــر منها:

- ✓ تركيز المنظومة القانونية للرقابة المالية على رقابة الشرعية في اغلب الاحيان، هذا النوع من الرقابة بالرغم من اهميتها الا انها لا تكفي للقضاء على ظاهرة الاختلاس ونهب المال العام، والتي عادة ما تتم من خلال عملية صرف نفقات عمومية مشروعة ضخمة مبالغها؛
- ✓ تمتع الامرين بالصرف بصلاحيات واسعة في مجال صرف النفقات العمومية، والتي تظهر لاسيما من خلال اجراءات تمكنهم من تجاوز الرقابة المالية السابقة (اجراء التغاضي واجراء التسخير) وصرف نفقات غير مشروعة تحت غطاء المصلحة العامة؛
- ✓ عدم نشر التقارير السنوية للجهات المتخصصة في الرقابة المالية ومكافحة الفساد الأمر الذي ادى الى اخفاء التصرفات غير شرعية التي تطأ المال العام ،والتستر على مرتكبي هذه التصرفات من جهة اخرى، ومنع توقيع العقوبات ضدهم؛[3]

1- قوري طانية، حمانة سعاد، **الفساد المالي واليات مكافحته**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع قانون اعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية، منشورة، 2014/2013، ص **30-32**.

2- قوري طانية، حمانة سعاد، **المرجع الســـــابق**، ص **33**.

3- عبلة ورغي، **دور الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي في الجماعات الاقليمية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد01، 2021، ص **295**.

ثالثا: خصائص الفســـــاد المالي :

يتميز الفساد المالي بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

- ✓ تتسم اعمال الفساد بالسرية التامة خاصة في الدول التي تمارس رقابة مشددة ضد الفساد.
- ✓ تعدد الاشخاص الذين يمارسون هذا الفعل على شكل مجموعات او فرق، حيث يشترك اكثر من طرف يجمعهم تبادل المنافع والارباح.
- ✓ يمارس من خلال التحايل والقفز من فوق القوانين والانظمة، والخداع والتمويه والتزوير، وانشاء اوراق ومستندات، واختام وهمية غير حقيقية .
- ✓ يمارس بأساليب متعددة ومتشعبة، وتتطور بسرعة مع المستجدات التكنولوجية العلمية .
- ✓ تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال استغلال السلطة المخولة للموظف، مما يؤدي الى انتهاك وخرق الواجبات والمسؤوليات المناطة ضمن القوانين والانظمة .

المطلب الثالث : مظـــــاهر الفساد المالي واثاره ومؤشراته

اولا: مظاهر الفساد المالي:

الفساد المالي يتخذ عدة اشكال ومظاهر يصعب الاحاطة بهاو التصدي لها ونذكر منها:

01- اختلاس المال العام: ويقصد به اختلاس مال الغير دون رضاه، عن طريق القوة ودون وجه حق، ولا يتحقق الاختلاس الا بتوفر شروط: ان تصدر من شخص موظف، وان ترد على الاموال العمومية.

02- اساءة استخدام السلطة: وذلك باستغلالها لأغراض شخصية خلافا للأغراض التي رسمت لها بمعنى الانحراف في توزيع السلطة والاخلال بها.[2]

03- تهريب الاموال: ويقصد به الاستيلاء على الاموال بطريقة غير شرعية من قبل المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها الى الخارج.

04- تبييض الاموال: تتعلق بتغيير هوية الاموال بطريقة غير مشروعة وفحواها يتعلق بطمس مصادر الاموال المكتسبة لجعل تلك الاموال شرعية نظيفة فاهم مصادرها اما غش مالي او احتيال او اختلاس.

05-مخالفة القواعد والاحكام المالية والقانونية: يكون ذلك بالافتقار الى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتتم بإحالة الصفقات المالية والمشاريع للأقارب واولادهم بهدف الحصول على اموال وليس تنفيذا للصفقة او غيرها.

1- باحمد عبد القادر، وعزوز ياسين، **متطلبات تفعيل اليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة احمد دراية، ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، 2020/2019، ص**08**.

2- قوري طانية، حمانة سعاد، **مرجع سبـــق ذكره**، ص **24-25**.

06- الغش: ويعرف على انه "تقديم معلومات مضلله ذات اهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه اضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها بالتلاعب بالبيانات والقوائم المالية، وكذا التلاعب بالموجودات وملكيتها.[1]

07- التهرب الضريبي والجمركي: ويخص عادة رجال الاعمال من القطاع الخاص، فهم يدفعون الرشاوي مقابل حصولهم على تخفيض او اعفاء ضريبي او جمركي لفترة طويلة، من خلال التلاعب على القوانين.

08- الرشوة المحلية والدولية: ويتعلق الامر بالرشوة المحلية كافة انواع الرشاوي التي تقدم داخل الوطن لتمرير مشاريع والفوز بمناقصات معينة بغض النظر عن قيمتها، أما الرشوة الدولية فتدفع لقاء قيام حكومة في دولة ما بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من شركة دون اخرى ومنها المناقصات الدولية لتنفيذ المشروعات الضخمة، امتيازات التنقيب عن البترول والغاز والمعادن، شراء الطائرات المدنية، العتاد.....الخ.[2]

09-التزييف والتزوير في العملة وبطاقات الائتمان: وقد يتم من خلال التسوق عبر شبكة الانترنت....الخ.

ثانيا: اثـــــار الفساد المالي:[3]

تظهر اثار وانعكاسات الفساد المالي بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد حيث توجد علاقة عكسية بين انتشار سلوك الفساد وقدرة الاقتصاد على التنافس الخارجي وفي هذا الخصوص سيتم التركيز على اثار الفساد المالي في اهم المتغيرات الاقتصادية.

ا- الاثر على النمو الاقتصادي :

يعوق الفساد النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبا في هذا النمو سواء بالنسبة لموظفي المشروعات المحلية او الاجنبية، كما يزيد من مشكلة الرشوة ،وبصفة عامة فان الفساد المالي المعوق الاكبر للتنمية المستدامة ومعوق اول لتقليل الاداء الحكومي .

1- شموري منى، طيبش حنان، **دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي (دراسة حالة مطاحن الحضنة)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق،2018/2017، ص 21-23.

2- بن رجم محمد خميسي، حليمي حكيمة، **مداخلة حول الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الاموال وانتشارها**، في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 06-07 ماي 2012، ص .

3- مسعود راضية، سعدي حيدرة، **الفساد المالي في الجزائر دراسة تحليلية لواقعه واليات مكافحته (2003-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، 2020، ص22-23 .

ب- الاثر على القطاع الضريبي:

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي اثار خطيرة نذكـر منها:

- ✓ تقديم اقرارات ضريبية تظهر وعاءا ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الافراد ،وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من اظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية .
- ✓ انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل، فاذا كان وضع السياسة المالية سيضع حجم الايرادات الحكومية ويخطط لحجم الانفاق الحكومي على اساس الطاقة الضريبية الزائفة.

ج- الاثر على الانفاق الحكومي:

يترتب على الفساد المالي وانتشاره في القطاع الحكومي اثار على تخصيص النفقات العامة ،مما يؤدي الى تحقيق ادنى نفع ممكن وليس اقصى نفع ممكن وسوء تخصيص لموارد هذا المجتمع عامة، كما يظهر الفساد جليا في البنية المشوهة للإنفاق الحكومي ويرجع ذلك الى عاملين:

* اختيار المشروعات التي تدر اعلى الرشاوى؛

* تراجع عائد الضرائب الناتج عن السماح بالتهرب الضريبي او حصول المستوردين على اعفاءات ضريبية والى الزيادة فالإنفاق العام حيث ان الفساد يميل الى رفع تكلفة ادارة الحكومة بهيئتها المختلفة، عن طريق المشروعات عديمة الجدوى؛

د- الاثر على الدخل الوطني وتوزيعه:

ان انتشار الفساد المالي في مناحي الاقتصاد يؤدي الى تحصيل اموال طائلة دون وجه حق ،هذه الاموال يتم تهريبها دوما الى البنوك الاجنبية من اجل اخفاءها والاحتماء بالسرية المصرفية التي توفرها ما يعرف بدول الملاذ المصرفي الامن، ومع تكرار هذه العمليات الاجرامية من اختلاس وتهريب للأموال الى الخارج يحرم الاقتصاد من اية عوائد ايجابية لو تم استثمارها محليا .

هـ- الاثر على الاستثمار الأجنبي:

طالما تؤثر نوعية ادارة الحكم العامة على الاستثمار الاجنبي المباشر، ويمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعو الى عدم تشجيع الاستثمار الاجنبي، اذ لا يمكن للبلد الذي يسوده فساد ان يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر ،الذي يجلب الى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات ادارية حديثة واستنتج البنك ايضا كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة **1%**ازداد جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة **4%**وادى هذا الازدياد في نسبة الاستثمارات الى انعكاسه على خفض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار .....كما ان انخفاض الفساد بنسبة **1%**يؤدي الى زيادة نسبة تشغيل الرأسمال الوطني.[1]

1- مسعود راضية ،سعدي حيدرة، **مرجع سبق ذكـــــــره** ، ص **23**.

ثالثـــا: مؤشـــــرات الفساد المالي:

01) مؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام:(CPI)

يعتبر مؤشر مدركات الفساد من اكثر المؤشرات استخداما على مستوى العالم تقوم بإصداره منظمة الشفافية الدولية، يعمل على تقييم وترتيب الدول، طبقا لدرجة ادراك وجود الفساد بين المسؤولين السياسيين فيها ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ولكي يصنف البلد ضمن منظمة الشفافية الدوليـة ينبغـي ان يتـوفر ثلاثـة مصـادر بيانـات علـى الاقـل (ثلاثـة مؤشـــرات فرعيـة علـى الاقل)لاستخدامها في حساب المعدل ومن ثم التصنيف.

تعريف بمؤشر مدركات الفساد:

هو مؤشر مركب يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المعنية بالفساد حيث يقوم بتسجيل عدد النقاط التي تحرزها البلدان والاقاليم ويصنفها الى مراتب، وذلك استنادا الى درجة فساد القطاع العام بالاعتماد على مصادر للبيانات من مؤسسات مستقلة متخصصة في تحليل مناخ الاعمال و الحوكمة، بحيث يتراوح مؤشر مدركات الفساد بين صفر الى 100 نقطة، وكلما ارتفع عدد النقاط واقترب من المئة دل ذلك على انعدام مظاهر الفساد وندرته والعكس صحيح.[1]

02) مؤشر دافعي الرشوة (iPb):

وهو مؤشر صدر لأول مرة عام 1999 يقيس مدى استفحال الرشوة في الوسط الاقتصادي لمختلف دول العالم، حيث يتم ترتيب دول العالم من الدول التي تكاد تنعدم فيها الرشوة الى الدول الاكثر تميزا بدفع الرشوة في مجال ابرام مختلف المعاملات والصفقات الاقتصادية والادارية .

03) التقرير العالمي الشامل عن الفساد(rcg) :

ويركز هذا المؤشر كل سنة على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات الدولة، حيث تقوم منظمة الشفافية الدولية ومنذ عام 2001 بإصدار تقارير سنوية تركز من خلالها على قطاع حيوي ومهم من قطاعات الدولة .[(2)]

1- ضويفي حمزة، بوكرد يد عبد القادر، **مرجع سبـــــــق ذكره** ، ص 50.

2- علي حبيش، **اثار الفساد المالي على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013 ، ص 58.

المبحث الثاني: واقع الفســـــــاد المالي في الجزائر.

تعاني الجزائر مثل باقي دول العالم من مشكلة تفشي الفساد في مجتمعها، وتعدد وتنوع صوره، واختلاف مستوياته. مما استلزم عليها اتخاذ مختلف الاليات والاجراءات التي من شانها مكافحة هذه الظاهرة كسن العديد من التشريعات والقوانين، هياكل ومؤسسات التي تنشط في مجال مكافحة الفساد.

المطلب الاول: واقع الفساد المالي في الجزائر، التطور التاريخي، العوامل والمظاهر.

اولا: التطور التاريخي:

تقسم المراحل التي مرت بها ظاهرة الفساد في الجزائر إلى خمس مراحل، ولقد ساد في كل مرحلة نوعا معينا من الفساد حسب الظروف السائدة في تلك الفترة.

المرحلة الأولى فترة بين (1962-1965): في هذه المرحلة بدأت البوادر الأولى لظهور الفساد في الجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث فان الجزائر لم ترث من الاستعمار إلا الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية ، ومن أهم الفضائح التي مرت بها هذه المرحلة نذكر :

- ✓ **قضـية المجاهـدين المـزيفين:** حيـث ان نمـو الفسـاد وتطـوره شـيئا فشـيئا عـن طريـق الجهـاز البيروقراطي الموروث عن الاستعمار الفرنسي نتج عنه ما يسمى بقضية المجاهدين المزيفين ،لقد اشترط لإعداد بطاقة مجاهد وجود شاهدين فقط وهذا ما تسبب في تضخيم بالثورة ليصل عدد البطاقات المزيفة الى **10.000** بطاقة دون ان تحرك السلطات ساكن اتجاه هذه القضية ،هذا فيما يخص الفساد على مستوى الفساد الصغير .
- ✓ **قضية خزينة جبهة التحرير الوطني:** وهي اهم مسالة اثيرت في فترة حكم بن بلة على مستوى الفساد الكبير ،وتضمنت سرقة اموال الجبهة وتحويلها الى الخارج ، هذه الاموال تمثل اشتراكات العمال الجزائريين المتبرع بها لصالح السلطات العليا ،حيث تقدر قيمتها حوالي **43** مليون فرنك فرنسي .
- ✓ **قضية صندوق التضامن:** انشاءه الرئيس بن بلة وقد كان هذا الصندوق يمثل مجموع التبرعات التي تقدمها النساء آنذاك ، وما يمكن قوله ان فترة الحكم في عهد الرئيس بن بلة قد فتحت الباب واسعا نحو البوادر الاولى لانتشار ظاهرة الفساد .

المرحلة الثانية فترة بين(1966-1979): اخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات واتجاهات نحو النمو والتصاعد ،ويعتبرها احد الباحثين انها البداية الفعلية لظهور الفساد ،حيث قامت الدولة بضخ اموال ضخمة في القطاع الصناعي نتيجة لتبنيها لنموذج الصناعات المصنعة والانطلاق بوتيرة

متسارعة اقل ما يقال عنها انها تفتقد الى للعقلانية والرشادة المطلوبة، وهذا ما ادى الى هدر واختلاس كبير للموارد المالية للدولة.[1]

المرحلة الثالثة فترة بين(1980-1989): بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في فترة الثمانينات ،الا ان الفساد استمر في الاتساع والتغلغل في الاقتصاد الوطني ،حيث شمل برامج مهمة للاستثمار في القطاعات التي شهدت بعض التأخر مثل بناء السدود والعمران والمنشئات الصحية والجامعات وانشاء الطرقات والسكك الحديدية والمطارات، وكلها مشاريع يسهل اخفاء ممارسات الفساد فيها، فبالرغم من الرقابة التي فرضت على العقود الكبيرة ابتداء من **1980**، إلا أن ذلك لم يغير شيئا بخصوص فضائح الفساد.

المرحلة الرابعة فترة بين(1990-1999): تعد هذه المرحلة من أصعب واعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال ،وذلك نتيجة للازمة الأمنية التي عرفتها هذه الفترة من جهة ،ومن جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري ،حيث تسبب ذلك في شغور مؤسساتي كبير، نتيجة لإعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية .[2]

ونتيجة لإعادة التوازن المالي الخارجي، وانتقال الفساد إلى عمليات أخرى أكثر ربحية مثل برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من 1994نحيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة انه أصبح يتم النهب علنا للثروات الوطنية .

المرحلة الخامسة فترة من2000 الى يومنا هذا :[3] تشهد الجزائر في السنوات الاخيرة مفارقة عجيبة عقب مظاهر خطيرة للفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات ،خاصة مع الاموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في اطار كل من برنامج الانعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي(**2010-2014**)، الذي خصص حوالي 286 مليار دولار، والمخطط الخماسي(**2015-2019**) والذي خصص له **262** مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر الى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها الى مملكة الفساد بكل اشكاله (رشوة، نهب المال العام وتحويله لحسابات شخصية في الخارج، وعقد العديد من الصفقات المشبوهة .....الخ) تكبدت الجزائر من جرائه قرابة **30** مليار دولار بين عام **2000** و**2010**.

فمنذ سنة **2003** انفجرت العديد من قضايا الفساد المالي بدءا بقضية الخليفة لتليها قضايا اخرى اشهرها قضية الفساد في قطاع الاشغال العمومية وبالأخص قضية الطريق السيار شرق – غرب وقضية سوناطراك والعديد من القضايا الاخرى.

1- بامحمد عبد القادر، وعزوز ياسين، **مرجـــــع سبق ذكره**، ص **25-26**.

2- صـــاحبي سهام، **مرجـــــع سبق ذكره**، ص **86**.

3- مسعود راضية، سعدي حيدرة، **مرجـــــع سبق ذكره** ، ص **24-25** .

ثانيا :عوامل انتشار الفساد المالي في الجزائر.

هناك عدة اسباب جعلت من هذه الظاهرة تنمو وتتطور بسرعة فائقة وتنتشر على نطاق واسع وتتمثل اهم هذه الاسباب في:

ا- العوامل السياسية:[1]

- ✓ اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات الادارية في المواقع المهمة ؛
- ✓ تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة؛
- ✓ ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسسات في كثير من الدول النامية؛
- ✓ غياب الديمقراطية الحقيقية وغياب التداول على السلطة والفصل بين السلطات وضعف المحاسبة
- ✓ تفشي البيروقراطية الادارية والمغالاة في المركزية؛
- ✓ عدم وجود نظام سياسي فعال يستند الى مبدا فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب ،اي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وعند هذا المستوى ،تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد، في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والاقصاء الوظيفي .وكذلك عدم استقلالية القضاء ،وهو ايضا مبدا يتعلق بالفصل بين السلطات .

وعليه فان تميز نظام الحكم بالاستبداد والديكتاتورية وغياب اليات الحكم الراشد والديمقراطية يؤدي الى تفشي واستفحال ظاهرة الفساد ،حيث ان هناك اجماع على ان نظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة، الشفافية والمحاسبة هو اكثر الانظمة خصوبة لانتشار الفساد بين افراد المجتمع.

ب- العوامل الاقتصادية: والتي يمكن التطرق اليها في النقاط التالية:

- ✓ تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية ، بحيث ان الافراد يميلون الى دفع الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والاجراءات العامة ويظهر هذا التدخل الحكومي في خلق القيود على الاستيراد ومنح الاعانات الحكومية والتحكم في الاسعار ...الخ ؛
- ✓ انخفاض مستوى الاجور في القطاع الحكومي، ومن ثم يقبل الموظفون على تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن في الانفاق الاستهلاكي الخاص؛
- ✓ وجود موارد طبيعية كثيرة تغري المسؤولين لممارسة اعمال الفساد بصورة كبيرة جدا؛
- ✓ غياب الفاعلية الاقتصادية في الدولة، ذلك ان اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة او ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي حيزا واسعا وعموما سينعكس

[1]- رباعي امينة، **واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003 -2016**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 07 ، جانفي 2017، ص **95-96**.

بصورة او بأخرى على مستوى بنية الاقتصاد الوطني اذ ستوثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع من جهة اخرى عملية الانتاج؛

- ✓ ان مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عاملا اساسيا في تفشي ظاهرة الفساد؛

ج – العوامل الاجتماعية و الثقافية: تتمثل في:[1]

- ✓ طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية مما لها الأثر الكبير في تفشي الفساد، وبالتالي انتشار الولاءات الجهوية على حساب المصالح الوطنية العليا .
- ✓ وجود في بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام كونه حقا مشاعا للجميع، ومدعاة للمهارة والذكاء الفردي؛
- ✓ تعقد القوانين الضريبية، وصعوبة فهمها مما يتيح لمفتشي الضرائب بسلطة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية وعموما يمكن تلخيص الاسباب السابقة الذكر في النقاط التالية:
- ✓ النمو الاقتصادي الغير المنتظم؛
- ✓ غياب الاليات الفعالة والمؤسسات القوية لمكافحة الفساد؛
- ✓ غياب الممارسات الديمقراطية والسياسة النزيهة؛

د– العوامل الدولية: ساهمت العوامل الخارجية في تكريس الفساد السياسي في الجزائر من خلال:

- ✓ التبعية للمتربول الخارجي الذي تتزعمه الدول المصنعة، وقد ازدادت براغي التبعية اكثر تثبيتا من خلال النموذج التنموي الذي تبنته الجزائر بعد استصدار الميثاق سنة 1976 الذي الغى الملكية الفردية وعوضها بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج ،فكان من نتائج هذه السياسة التنموية المتبعة ظهور ما يعرف (comprador bourgeoise)الموالية للغرب؛
- ✓ سياسة الاقتراض التي اثرت تأثيرا بليغا على التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- ✓ القروض الطويلة الاجل المقدمة من طرف الصندوق يصعب مراقبتها ،خاصة تلك المخصصة لإنجاز المشاريع الكبرى ،والتي عادة ما توكل للشركات العالمية العملاقة والتي لأسباب ربحية تقوم بالاستثمار في انجاز هذه المشاريع ،في ظل انعدام القيود البيئية ،معتمدة على عمالة رخيصة مع امكانية التهرب التام من القيود من خلال اقنية الفساد المنتشرة في الدول النامية؛[2]

---

[1]– رباعي امينة، **مرجـــــع سبق ذكره** ، ص **96**.

2– عبدو مصطفى، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة (حالة الجزائر 1995–2006)**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة العقيد الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، منشورة، 2008/2007، ص**87 –88**.

المطلب الثالث : مؤشرات قياس الفساد المالي في الجزائر:

الجزائر كسائر دول العالم وعلى غرار الدول العربية عرفت انتشارا واسعا للفساد، وقد تطرقنا سابقا الى تطوره عبر مراحل بالإضافة الى العوامل المسببة في ذلك وبهذا الصدد وجب علينا الوقوف على مؤشرات مدركات الفساد التي تنشرها المنظمات والمؤسسات الدولية .

ا- ترتيب الجزائر في مؤشرات الدولية للفساد :

صنفت الجزائر ضمن الدول الاكثر فسادا في الجزائر ،وفقا لتقرير مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية كما اشرنا الى ذلك سابقا حيث يرتب دول العالم وفقا لدرجة ادراك الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة ،تتراوح قيمته من الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و**10** التي تعني شفافية عالية اذا كان المؤشر يتراوح بين **0** و 10 او100 اذا كان المؤشر يتراوح بين **0** الى**100**، والجدول ادناه يوضح رتبة ودرجة الفساد التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من سنة **2003-2020**.

الجدول رقم (01-01): درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من (2003-2020)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدرجة من 0 - 10	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9
المرتبة دوليـــــــــا	88	97	97	84	99	92	111	105	112
عدد الدول المشمولة	133	145	158	163	179	180	180	178	182
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدرجة من 0 - 100	34	36	36	36	34	33	35	35	36
المرتبة دوليـــــــــا	105	94	100	88	108	115	105	106	104
عدد الدول المشمولة	176	177	175	168	176	180	180	180	180

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير الصادرة من منظمة الشفافية الدولية.

Source:www.transparency.org.

من خلال الجدول يتضح لنا ان الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مكافحة الفساد ،ففي سنة **2003** حصلت على درجة سيئة قدرت ب **2.6** واحتلت المرتبة **88** من بين **133** دولة نظرا لتفشي الرشوة والفساد بشكل كبير، ثم عرفت تحسن طفيف في درجة الفساد خلال السنوات 2004-**2006** حيث حصلت على درجة **3.1** في **2006** واحتلت بذلك المرتبة **84** من بين **163** دولة، ويرجع ذلك للإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر في هذه الفترة كالمصادقة على الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد واستصدار القانون **01/06** المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ،وفي سنة **2007** تدحرج ترتيب الجزائر ب **15** نقطة عن سنة **2006**، حيث حصلت الجزائر على رتبة **99** من مجموع **180** دولة، وهذا يعني ان البلاد تشهد معدلا خطيرا للفساد، وفي **2008** عرفت تحسن طفيف حيث حصلت على درجة **3.2**واحتلت بذلك المرتبة **92** من **180** دولة، سمحت هذه الدرجة للجزائر من الخروج من المربع الاسود الذي يضم مجموعة البلدان الاكثر فسادا في العالم.

وخلال المرحلة من **2009** الى **2011** تراجع ترتيبها بشكل كبير حيث حصلت على درجات سيئة تتراوح بين **2.8** الى **2.9** من اصل 10 درجات، وهو ما يعني ان الجزائر رتبت مع البلدان الاكثر فسادا في العالم، وابتداء من **2012** اصبح المؤشر يحتوي على **100** درجة بدلا من **10** درجات وحصلت الجزائر على درجات تراوحت بين **33** و**36** درجة من **100** درجة خلال الفترة من **2012** الى **2020** وهذا يعني ان البلاد بقيت خلال هذه الفترة ايضا تشهد معدلات خطيرة للفساد ،مثل عمليات اختلاس المال ،ونهب المال العام، تبييض الاموال ،سوء استغلال الوظيفة ،تداول الرشوة والصفقات المشبوهة .

وهذا يعني أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة، وغير مشجعة على الاطلاق اذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهوما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال الاعمال ومستشارين ان النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة واقصاء المنافسة الشريفة ويمنع انتقال وتداول المعلومات، ويرجع ذلك الى عدم فعالية وجدوى الاصلاحات الحكومية في تحسين صورة الجزائر عالميا من حيث الشفافية والنزاهة .

المطلب الثالث :الاليـــــــــات المتخذة لمكافحة الفساد في الجزائر:

في هذا المجال تجلت نية الجزائر وجهودها في مجال مكافحة الفساد من خلال اتخاذ جملة من التدابير سوآءا تعلق الامر بالجانب المؤسساتي الذي يتضمن انشاء بعض المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتولى القيام بهذه المهمة او بإصدار التشريعات القانونية المختلفة .

اولا : القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المحلية والدولية

01 – القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الدولي و الإقليمي: وتتمثل في:[1]

- **توقيع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد** :الاتفاقية توفر اطار شامل ومتماسك للعمل المحلي والاقليمي والدولي وصادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم **04-128** المؤرخ في **29 صفر 1425** الموافق ل**2004/04/19**.
- **الاتفاقية الافريقية لمحاربة الرشوة والفساد** : والتي بدا العمل بها في **2005/12/14**.
- **اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد** :ولقد تمت المصادقة على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **137/06** المؤرخ في **11 ربيع الاول 1427**الموافق ل**2006/04/10**.
- **الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:** ولقد تمت المصادقة على الاتفاقية من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **249/14**المؤرخ في **13 ذي القعدة 1435**الموافق ل**08 /2014/12**.
- انخراط الجزائر في تطبيق توصيات لجنة بازل حول العمل المصرفي.[2]

1- بسمة صـــــــابري ، **مرجـــــع سبق ذكره**، ص **25-27**.

2- رباعي أمينـــة، **مرجـــــــع سبق ذكره**، ص **101**

- انخراط الجزائر في العمل الدولي لمكافحة تبييض الاموال عن طريق اتفاقية GAFI -FATF.
- خضعت الجزائر سنة **2013** لتقيم من طرف النظراء في اطار الدورة الاولى للتقييم الذي تمحور حول فصلين من الاتفاقية يتعلقان اساسا ب" التجريم والقمع "و"التعاون الدولي" .
- وجود فرع منظمة الشفافية الدولية و هي الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد

02 –القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المحلي: وتتمثل في:

- **تنظيم الصرف وحركة رؤوس الاموال من والى الخارج** :لقد وافقت الجزائر بموجب القانون رقم **08/03** المؤرخ في **2003/06/14** على الامر رقم **01/03** المؤرخ في **2003/02/19** والذي يعدل ويتمم الامر رقم **22/96** المؤرخ في **1996/07/09** والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الاموال من والى الخارج .
- **قانون العقوبات:**[1] الصادر بمقتضى الأمر رقم **156/66** المعدل والمتمم ويعتبر الأساس التشريعي لتجريم الفساد، إذ نص على تجريم الرشوة والاختلاس وتبديد الأموال العمومية.
- **قانون الإجراءات الجزائية** :الصادر بمقتضى الأمر رقم **155/66** المعدل والمتمم ،لقد ساهم هذا القانون في مكافحة الفساد ولكن لم ترق هذه المساهمة إلى الهدف المنشود وهو مكافحة الفساد.
- **قانون الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ومكافحته:** الصادر بمقتضى القانون رقم **01/05** المعدل والمتمم، المؤرخ في **2005/02/06**.
- **القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 /2006/02 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** المعدل والمتمم، والذي حدد مجال الفساد ب:[2]

* اختلاس ممتلكات و الإضرار بها؛

* الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية

* التستر عن جرائم الفساد .

1- رشيد بوسعيد، **تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر** ، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 /2014، ص **36-37**.

2- قارة ملاك، **مداخلة حول: اليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، اعمال الملتقى الوطني الاول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2 عبد الجميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي 24/25 افريل 2018، ص **6-7**.

ثانيـــــــــا : الاليات المؤسسية لمكافحة الفساد المالي

01-الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد

ا- إنشاء خلية المعالجة والاستعلام المالي : وهي هيئة تابعة لوزارة المالية أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 127/02 المؤرخ في 2002/04/07 حيث تهتم بتسلم تحريات الاشتباه المتعلقة بكل عمليات تمويل الإرهاب أو غسيل الأموال ومعالجتها.

ب-الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته

هي مؤسسة رسمية متخصصة في مجال مكافحة الفساد بالجزائر، وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة ولا تخضع لأي رقابة إدارية أو وظيفة، حيث تم استحداث الهيئة الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي رقم **413/06** المؤرخ في **2006/11/22**، بالرجوع إلى نص المادة **20** من قانـــون01/ 06 نجدها حددت المهام المختلفة، التي تضطلع بها الهيئة من مهام استشارية وإدارية ذات طبيعة قضائية.

-المهام الاستشارية و الإدارية للهيئة: تعتبر هذه الأخيرة تدابير وقائية تدعم وجود الهيئة ذاته وتقسم هذه المهام على:

ا-**01 مجلس اليقظة والتقييم:** والذي حددت مهامه المادة **11** من المرسوم **413/06**.

ا-**02 مديرية الوقاية والتحسيس:** والتي نصت المادة **12** من المرسوم **413/06** على الصلاحيات المخولة لها .

ا- **03 مديرية التحاليل والتحقيقات:** والتي تقوم بمجموعة من المهام الموكلة لها بموجب المادة **13** من المرسوم.

ج – الديوان المركزي لقمع الفساد

استحدث المشرع الجزائري الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب المادة **24** من القانون **01/06** وبموجب المرسوم الرئاسي **426/11**، ومن خلال استقراء نصوص المرسوم نجد أن الديوان يناط به مجموعة من المهام في سبيل البحث والكشف عن جرائم الفساد تتمثل هذه المهام في:

- إعداد تقارير حول عمل هذا الأخير وإرسالها إلى وزير العدل حافظ الأختام؛
- تكلف مديرية التحريات بالأبحاث والتحقيقات في مجال جرائم الفساد؛
- تكلف مديرية الإدارة العامة بتسيير مستخدمي الديوان ووسائله المالية و المادية؛

وبالتالي نجد ان الديوان جهاز ذو طبيعة خاصة كلف بالبحث والتحري عن جرائم الفساد ، ومن خلال استقراء نصوص المرسوم الرئاسي **426/11**، خاصة بعد تعديله سنة **2014**.[1]

1- إيمان بوقصة، **معضلة الفساد المالي**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، العدد09، المجلد 01، مارس 2018، ص **358-359**.

د –المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها:

انشا المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس السابق" **اليمين زروال** وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في **1996/07/20**، وهو يضم موظفون سامون في الدولة ورجال قانون والامن ، مهمته الاساسية تقضي فضح الفساد والرشوة في اختلاس المال العام، وللذكر فان المرصد منذ بدء عمله اهتم بالعديد من قضايا الفساد، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية مثل: مشاريع تسيير اموال الهضاب العليا، ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيار شرق –غرب .... والعديد من الملفات الاخرى الخاصة بالفساد .

ك–البرلمـــــان:

يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الاليات المتعارف عليها دستوريا ،والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون اكثر نجاعة، كالحق في طرح الاسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن[1]،اضافة الى اختصاص البرلمان بالمصادقة على قانون المالية فان رقابته تمتد الى تنفيذ الميزانية ويتم ذلك وفقا لأليات اقرها الدستور والقانون العضوي **99-02** المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة هي:

- ✓ الاستماع والاستجواب المادة **133** من دستور **1996**؛
- ✓ السؤال الشفوي والكتابي المادة **134** من نفس الدستور؛
- ✓ بيان السياسة العامة المادة **84** من نفس الدستور؛
- ✓ ملتمس الرقابة المواد **136،135،137** من نفس الدستور؛
- ✓ لجان التحقيق المادة 161 من نفس الدستور، الى جانب قانون تسوية الميزانية،

الا ان الواقع العملي يثبت بان الهيئة لم ترقى بعد الى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال.[2]

02 :الهيئات المتخصصة في الرقابة المالية.

ا –مجلس المحاسبة

هو جهاز وطني يساهم في مكافحة الفساد اسس بموجب دستور عام **1979** بموجب المادة **170** والتطبيق الميداني كان مع بداية سنة **1980** ولقد عرف العديد من التغيرات المتتابعة ساهمت في توسيع صلاحياته ومراقبة المال العام وعلى جميع المستويات .

وحسب التعديل الدستوري لسنة **2016** فان مجلس المحاسبة يتمتع بالاستقلالية ويكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الاقليمية والمرافق العمومية ، وكذلك رؤوس الاموال التجارية التابعة للدولة كما يساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الاموال العمومية.

1- مسعود راضية، سعدي حيدرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص **31**.

2- رمزي حوحو، **ضمانات واليات حماية المال العام من الفساد في الجزائر** ، مجلة الحقوق والحريات ،جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الثاني، مارس 2015، ص **436-437**.

يعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا الى رئيس الجمهورية والى رئيس مجلس الامة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الاول.

ب-المفتشية العامة للمالية

تعد من اقدم الاجهزة المكلفة بمراقبة الاموال العمومية وكيفية صرفها انشئت عام1980[1]هي جهاز رقابي دائم تقوم بممارسة رقابة بعدية لاحقة وتكون بعد تنفيذ الميزانية المحلية تكون رقابتها متمحورة حول برنامج العمل الذي حدد في بادئ الامر ويكون ايضا وفق طلبات الرقابة المقدمة من قبل اعضاء الحكومة والمجلس الشعبي الوطني وكذلك مجلس المحاسبة ،اما نشأة هذه المفتشية فتمت بموجب المرسوم رقم **53/80**المؤرخ في **1980/03/01** مع اصدار المشرع لعدة نصوص تنظيمية في اطار عملها .ومن الصلاحيات التي تقع على عاتقها ،المراقبة المالية لجميع المؤسسات منها مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية ، بالإضافة الى كل المؤسسات ذات الطابع الاداري والاقتصادي.

ج-المراقب المالي

يختص المراقب المالي في مجال الرقابة المالية السابقة والتي ظهرت اول مرة في فرنسا سنة 1890 وكان عمله يشمل الادارة المركزية للدولة ليمتد بعد ذلك الى المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري ، وقد نظم المشرع الجزائري عمل هذا الاخير في المواد 58،59،60 من قانون المحاسبة العمومية المحدد بالمرسوم التنفيذي رقم 414/92 المؤرخ في 1992/11/14 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم374/09 المؤرخ في 2009/11/16 والخاص بالرقابة السابقة على النفقات العامة الملتزم بها وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 381/11 المؤرخ في 2011/11/21 المتعلق بمصالح المراقبة المالية ، وتظهر مهامه في السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقات العمومية .[2]

03 :الاليـــــــــات غير الحكومية:

ا- الاحزاب السياسية :

الاحزاب في الجزائر مقصرة في مجال مكافحة ونشر الوعي بين ابناء المجتمع وتحسيسه بواجباته في اطار تفعيل الديمقراطية ،فقد اصبحت مؤسسات لتحقيق المصالح الخاصة .

1- رباعي امينة، **مرجـــع سبق ذكره** ، ص **100**.

2- كنزة حجـــام ،**اليات مكافحة جرائم الفساد على المستوى الوطني والدولي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي للأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ، 2018/2017 ، ص 25-24 .

ب- المجتمع المدني :

يبقى المجتمع المدني في الجزائر ضعيفا لتبعيته للسلطة صاحبة التمويل وبالتالي هو مسيطر عليه ، فأصبحت الجمعيات هياكل دون روح منظمات جامدة بل اكثر من ذلك فهي جزء من السلطة تقوم بتدعيم هذه الاخيرة في قرارتها .

ج- وسائل الاعلام : يجد الاعلام في قضايا الفساد مادة دسمة ، كما يعد الاعلام الحر حق من حقوق المواطن ،غير ان الاعلام يجد صعوبات كبيرة في الوصول الى المعلومة وان وصل اليها لا يسمح بنشرها خاصة تلك المتعلقة بالقضايا التي تهدد الامن والاستقرار الوطني للصحفيين .[1]

المبحث الثالث : تقييم مدى فعالية الاليات في مكافحة الفساد

لقد عمد المشرع الجزائري من خلال القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الى مواكبة الفكر القانوني الجديد ،غير ان هذا القانون مستحسن عند البعض من جهة وتعرض للانتقادات من جهة اخرى .

المطلب الاول : تقييم الاطار القانوني لمكافحة الفساد

من اهم الانتقادات الموجهة لهذا القانون:

- ✓ عدم وجود مبرر لسن قانون مستقل للوقاية من الفساد ومكافحته يكفيه تعديل قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية واتفاقية مكافحة الفساد تتطلب فقط ملائمة وتكييف تشريعاتنا على ضوء نصوص الاتفاقية ولا تلزمنا بسن قانون جديد؛
- ✓ المشرع لم يقم بدمج تعريفات متنوعة لتأطير وتغطية كل الاوجه الممكنة للفساد؛
- ✓ وجوب تقديم تعريفات للمتدخلين غير المباشرين في عملية الفساد كالوسيط والشخص المحرض والشريك، فإذن ينبغي على المشرع تحسين التعريفات المرتبطة بظاهرة الفساد وتقويتها؛
- ✓ كون النظام القانوني معقدا وغير مفهوم وقابل للتأويلات مما يتيح الفرصة للاحتيال على القانون ،او الدفع في تطبيقه من اجل المصالح الشخصية؛
- ✓ عدم طرح اشكال حول الجرائم المستحدثة ولا حول الجرائم التقليدية التي الغيت وعوضت بنصوص اخرى بل تم طرح الاشكال حول الجرائم التي لم تلغ واعاد القانون تنظيمها من جديد كجريمة اعاقة سير العدالة والجرائم الماسة بالشهود والمبلغين والضحايا والبلاغ الكيدي وجريمة عدم الابلاغ كون هذه الجرائم تحكمها قواعد قانونية وتنتمي الى قانونين مختلفين؛[(2)]

---

[1]- مجبور فازية ، **اصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، فرع التنظيم والسياسات العامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2015 ، ص 135-137 .

2- بكوش مليكة ، **جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران، كلية الحقوق، منشورة، 2013/2012، ص **31-32**.

المطلب الثاني :تقييم فعالية الاليات المؤسساتية لمكافحة الفساد المالي

اولا : تقييم دور مجلس المحاسبة :

ان مجلس المحاسبة وبالمقارنة مع الدور المنوط به، نجد ان عمله لم يتجاوز حدود العمل القضائي فضلت مهامه وتدخلاته ضيقة، فهو لم يهتم بمتابعة قضايا الفساد المطروحة ومراقبة مختلف المؤسسات الحكومية، بل انحصر عمله على الرقابة البعدية على تسيير الاموال العمومية ، وفي تقديم آرائه، بشان طرق تسيير المستخدمين في بعض الهيئات و بالرغم من الامكانات المادية التي اتيحت للمجلس ،الا انه لم يصدر الا تقريرين كبيري الحجم بدون عرض التفاصيل حول التحقيقات الواردة فيهما، كما انهما تضمنا قرارات وتوصيات عدة، ظلت حبرا على ورق ولم يتم تسجيل اية محاكمات بشان قضية فساد توصل اليها مجلس المحاسبة، ولعل هذا ما افقد هذه الهيئة الدستورية مصداقياتها ودورها في الرقابة للحد من الفساد، كما يمكن ارجاع اسباب قصور الرقابة التي يؤديها مجلس المحاسبة في ما يلي:

- ✓ عدم الاكتراث بالتقارير التي يقوم المجلس بإعدادها؛
- ✓ عدم وجود الجزاء المناسب؛
- ✓ فقدان اعضائه للاستقلالية سواء من الناحية الوظيفية او العضوية؛
- ✓ عدم وجود ضمانات قانونية ومادية تمكن قضاة مجلس المحاسبة من تأدية وظائفهم على الوجه المطلوب؛

ثانيا: تقييم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته

ان اهم ما وجه للهيئة من ملاحظات سيتم ذكرها على سبيل المثال لا الحصر في مايلي:

- ✓ لم يتم تعيين اعضائها الا بعد اربع سنوات من اقرار الهيئة ليتم طرح الجدل حول حقيقة وجود نية فعلية وادارة سياسية حقيقية في مواجهة ظاهرة الفساد، ام ان استحداثها كان نتاج حتمي لمصادقة الجزائر على اتفاقية الامم المتحدة؛
- ✓ عدم تقديم الهيئة منذ تنصيبها لأي تقرير عن حصيلة نشاطها او عملها لا للجهات المختصة او الراي العام؛
- ✓ لم يشهد انها نظمت نشاطا اعلاميا او تحسيسيا يقرب الى المواطنين فهم طبيعة عملها؛
- ✓ غلبة الطابع الاستشاري والوقائي على عمل الهيئة وعلى صلاحياتها؛
- ✓ عدم استقلالية الهيئة وتبعيتها لرئيس الجمهورية وهيمنة السلطة التنفيذية عليها ماليا؛[1]

1- بسمة صابري، **مرجع سبق ذكره**، ص **47- 53**.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق ندرك الخطورة البالغة للفساد المالي وتأثيره السلبي على التنمية في المجتمع وعلى الاقتصاد خصوصا، نظرا لامتداد وتشعب صوره ومظاهرة في الكثير من المجالات ، وقد تعددت مفاهيم الفساد وتباينت بسبب التعقيد والتشابك الذي يطبعه.

آما بالنسبة للآليات المنتهجة في مكافحته كمجلس المحاسبة التي اوكلت له دور الرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الاقليمية والمرافق العمومية، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي انشئت قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والديوان المركزي لقمع الفساد الذي خول له مهمة البحث عن الجرائم ومعاينتها، بالإضافة الى دور المؤسسات غير الحكومية اين تم التطرق لكل من الاحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الاعلام ومحاولة منا ابراز دور كل منها في مجال مكافحة الفساد.

الفصل الثاني:
عرض الدراسات السابقة

تمهيد

وبمناسبة انجاز هذا البحث لم نقف على دراسات علمية متخصصة ومباشرة تتعلق باليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر،بل اعتمدنا على دراسات وأبحاث قيمة مشابهة لموضوعنا إلاأنها تختلف عنه في عدة جوانب .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: يتضمن عرض للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: دراسات سابقة حول آليات مكافحة الفساد

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول الفساد المالي

المبحث الثاني: يتضمن مناقشة لهذه الدراسات وتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا مع الإشارة إلى الإضافة العلمية للبحث المقدم من طرفنا.

المبحث الاول : دراســـــــات سابقة حول آليات مكافحة الفساد

سنتناول في هذا المبحث دراسات سابقة تتضمن كل الأساليب والنصوص القانونية والتشريعية وكذا المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بكل أنواعه وأشكاله وذالك من خلال التطرق إلى الإشكالية المطروحة بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها .

حيث سنقوم بعرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ونذكر منها :

- **الدراسة الأولى : دراسة من إعداد الطالبتان خنيش زينة ومجبر وسيلة بعنوان" الآليات الداخلية لمكافحة الفساد في الجزائر"**، وهي مذكرة ماستر في الحقوق بجامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، سنة **2015/2014** .

ملخص الدراسة

وكانت إشكالية الدراسة كالأتي: **فيما تتمثل الآليات الداخلية لمكافحة الفساد في الجزائر وما مدى فعاليتها؟** و للإجابة هذه الإشكالية المطروحة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التقييمي، حيث تم تقسيم الدراسة الى فصلين الأول لتبيان الأساليب القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر كمحاولة لإيجاد علاج لهذا المرض الخطير والشطر الثاني للحديث عن الآليات المؤسساتية التي استحدثت لتأدية الغرض وتحقيق الغاية.

النتائج المتوصل إليها :

- الحرص على اختيار الموظف الكفء؛
- توفير الوسائل الضرورية للعدالة لمعالجة قضايا الفساد وتحديث النظام القضائي وتحصينه وضمان استقلاليته وتحليه بالنزاهة والحياد؛
- ترسيخ مبادئ الحكم الراشد في إدارة جميع شؤون المجتمعات و تشجيع القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني؛

- **الدراسة الثانية : دراسة من إعداد الباحثة بن عودة حورية: بعنوان "الفساد واليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري"**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، بجامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس سنة **2016/2015**.

ملخص الدراسة

وتمثلت إشكالية البحث في: **ما مدى نجاعة الآليات الدولية والوطنية في مكافحة الفساد؟**

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وكان من أهداف البحث الكشف عن أثار وانعكاسات الفساد على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوقوف على مختلف الآليات الدولية لمكافحة الفساد من خلال إبرام مختلف الاتفاقيات الدولية الإقليمية وكذا الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد 2003.

النتائج المتوصل اليها :

- ✓ الفساد ظاهرة إنسانية قديمة منذ الأزل تطورت أشكالها بتطور الزمن وتشابك العلاقات الإنسانية حتى أضحت ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول؛
- ✓ ـ رغم تعدد تعاريف الفساد واختلافها بحسب تعدد مجالاته، إلاأن الكل يتفق على انه سلوك منبوذ أخلاقيا واجتماعيا وقانونيا؛
- ✓ إن اختلاف القيم والضوابط الأخلاقية يؤثر كثيرا في اعتبار أن سلوكا ما يعتبر فاسد، الشيء الذي ينعكس حتى على مسألة تقنين وضبط هذه السلوكات على غرار تمويل الأحزاب السياسة.

الدراسة الثالثة :دراسة للباحثة صليحة بوجادي بعنوان" آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية بجامعة الحاج لخضر باتنة 01 سنة **2018/2017**.

ملخص الدراسة: تمحورت تساؤلات وإشكالات الدراسة حول:

أولا: ما أسباب وعوامل ظهور واستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟ وما أهم السياسات والاستراتيجيات التي انتهجها المشرع الجزائري للوقاية منها ومكافحتها وذلك مقارنة بالفقه الإسلامي ومنهجه في مواجهة ومنع هذه الظاهرة؟

ثانيا: هل استطاعت الجزائر من خلال هذه الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لمواجهة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟ تحقيق الغرض الذي رصدت من أجله؟ أم أن هناك معوقات تعرقل سيرها وعدم تفعيلها؟

تناولت هذه الدراسة موضوع الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقه الإسلامي،إذ أصبحت ظاهرة الفساد عامة والمالي والإداري خاصة، من أهم القضايا المطروحة في العالم التي حظيت باهتمام كافة الحكومات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وأخذت تشكل حيزا مهما في أولويات الإصلاح من اجل تحقيق التنمية المنشودة التي التهمت عوائدها بسبب استشراء وتفاقم هذه الآفة في جميع نواحي الحياة.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر منها:

- ✓ الفساد في الشريعة الإسلامية عام يشمل جميع المعاصي فهو بذلك اشمل وأعم من الفساد في القانون الوضعي الذي يقصد به استعمال الوظيفة العامة على حساب المصلحة الخاصة للكسب الشخصي؛
- ✓ إن مكافحة الفساد في الجزائر تتجسد من خلال سن قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته وإنشاء الهيئة الوطنية؛
- ✓ تشجيع الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد؛

- ✓ ضرورة تفعيل السياسات والوسائل الوقائية والعلاجية التي رصدها المشرع الجزائري وأقرتها الشريعة الإسلامية لمواجهة ومنع ومكافحة جرائم الفساد؛

الدراسة الرابعـــــة :دراسة للباحثة كنزة حجام بعنوان"آليات مكافحة جرائم الفساد على المستوى الوطني والدولي" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي للأعمال بجامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي سنة **2018/2017**.

ملخص الدراســـــــة: وتمثلت إشكالية الدراسة في:

إلى أي مدى نجح المشرع الوطني والدولي في وضع آليات ردعية لمكافحة الفساد؟

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والتاريخي حيث تمحورت الدراسة حول التعرف على أهم القوانين التي رصدها المشرع الجزائري، واهم المؤسسات التي أنشأها واهم الجهود الدولية والإقليمية التي جاءت في صدد مكافحة الفساد والدور الجلي الذي تلعبه في هذا المجال.

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ تفعيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وإعطائها المكانة اللازمة الكبيرة التي اقرها الدستور لها دورها الجبار في مكافحة الفساد؛
- ✓ تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد كالتصريح بالممتلكات لذو المناصب العليا وتشديد الأحكام المتعلقة بالرشوة؛
- ✓ توسيع الرقابة على المؤسسات بإنشاء لجان متخصصة في مجال مكافحة الفساد؛
- ✓ كثرت الآليات الدولية لمكافحة الفساد يعتبر دليل على أهمية مكافحته إذا أصبح يشكل قضية عالمية تجاوزت الحدود الوطنية؛

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول الفساد المالي

سنقوم بعرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا العنصر ونذكر منها:

- **الدراسة الأولى : دراسة من إعداد الطلبة قوري طانية و حمانة سعاد بعنوان "الفساد المالي وآليات مكافحته"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق بجامعة عبد الرحمان ميرة بجاية سنة **2014/2013**،

ملخص الدراســـــة: تضمنت هذه الدراسة الإشكالية التالية: **فيما يتمثل الفساد المالي؟ وماهي الآليات المتبناة لكبح تفاقم هذه الظاهرة؟** تهدف هذه الدراسة إلى التحليل والتعميق في ظاهرة الفساد المالي من حيث تعريف مظاهرها أثارها، والبحث عن الآلياتالأنجع لمكافحتها والتي تعد أحد المحاور الأساسية في سياسة مواجهة هذه الظاهرة.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- ✓ أن هناك شبه إجماع بان الفساد فعل غير مشروع وجد منذ القدم وهذا ما أكدته الشريعة الإسلامية،
- ✓ تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر الخاصة من حيث أركانها وأساليبها إذا يصعب تحديد الجاني فيها،
- ✓ تقييد دور وسائل الإعلام في دعم منظومة المساءلة والرقابة والمحاسبة في ظل التقدم التكنولوجي.
- ✓ ضرورة إقامة نظام معلوماتي متطور يسمح بمراقبة التحركات المالية ومعرفة مشروعية مصدرها وتتبع مسارها وكيفية استعمالها ومجالات استثماره.

- **الدراسة الثانية :دراسة للباحث باسم بوحلاتة بعنوان "دور التدقيق المحاسبي في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة نفطال ـ وحدة GPLأم البواقي ـ"** مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة أم البواقي سنة **2014/2013**.

ملخص الدراسة: وكانت إشكالية البحث على النحو التالي: كيف يمكن للتدقيق المحاسبي الحد من الفساد المالي في المؤسسة؟ تبنت هذه الدارسة المنهج الوصفي التاريخي حيث سلطت الضوء على مفهوم الفساد المالي والتعرف على التدقيق المحاسبي والمعايير المسنة لهذا الغرض، والدور الكبير الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في الحد من الفساد المالي وتحسين تسير المؤسسة، ونستخلص بعض النتائج المتواصل إليها.

- ✓ لابد على المدقق من إتباع منهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية بغية إبداءرأيه بشأنها؛

- ✓ التزام المؤسسات بتطبيق معايير التدقيق المحاسبي سيقلل من تعرض هذه الأخيرة للمخاطرة الناجمة عن حالات الفساد المالي؛
- ✓ التطبيق السليم لمعايير التدقيق المحاسبي يؤدي إلى زيادة كفاءة وتدعيم ثقة المستثمرين؛

- **الدراسة الثالثة : دراسة من إعداد الطالب باجي عمران محمد بعنوان "تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر"** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك بجامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2015/2014.

ملخص الدراســـــة: تمحورت إشكالية الدراسة: **إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي؟** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي حيث هدفت إلى فهم وتحليل معاير قياس الفساد المالي ومعرفة الآثار التي تنجم عنه وتأثيره على النمو الاقتصادي، وكذالك التعرف على مختلف المعاير التي يتم على أساسها قياس الفساد المالي.

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يعد الفساد المالي من أخطر أنواع الفساد، فهو ظاهرة عالمية تواجه الكثير من دول العالم المتقدم والنامية؛
- ✓ يميل الفساد إلى تشويه تخصيص المنافع الاقتصادية، ويؤدي انتشاره إلى النمو المتباطئ للاقتصاد؛
- ✓ ينتشر الفساد بغياب الشفافية و المسائلة، وعدم ملائمة التشريعات.

- **الدراسة الرابعة : دراسة للطالب حماس عمر بعنوان"جرائم الفساد المالي واليات مكافحتها في التشريع الجزائري"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الجنائي للأعمال، بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2017/2016،

ملخص الدراســـة :كانت إشكالية الدراسة كالتالي: **ماهي صور الفساد المالي؟ وما مدى فعالية الآليات والأجهزة القانونية التي رصدها المشرع لمكافحة الفساد المالي؟**

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي مع المنهج التحليلي، حيث هدفت إلى تحليل بعض صور الفساد المالي والكشف عن الآليات القانونية التي رصدها المشرع للوقاية منها ومكافحتها.

النتائج المتوصل إليها نذكر مايلي:

- ✓ إن ظاهرة الفساد هي ظاهرة وطنية ودولية في نفس الوقت ومكافحتها تتطلب تظافر جهود جميع الدول للقضاء عليها؛
- ✓ جرائم الفساد المالي غالبا ما ترتكب من قبل شخص نوعي هو الموظف العام والذي يعمل كل ما في وسعه لمحو أثار الجريمة والقضاء عليها؛
- ✓ ظاهرة الفساد لم تتقلص بشكل كبير بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية؛

- **الدراسة الخامسة: مقال للباحث لحرش أيوب التومي بعنوان "هيئات مكافحة الفساد في الجزائر ودورها في حماية المال العام"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات للباحث مخبر الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثليجي بالأغواط الجزائر نشرت في 2020/12/31.

ملخص الدراسة: وجاءت إشكالية الدراسة كالتالي: **إلى أي مدى ساهمت الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد بحماية المال العام في التشريع الجزائري.**

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي حيث هدفت إلى محاولة تسليط الضوء على هيئات مكافحة الفساد في الجزائر، ودورها في حماية المال العام، وذلك من خلال معرفة الاختصاصات المخولة قانونا لهذه الهيئات والصلاحيات التي منحها المشرع لها للوقاية من الفساد ومكافحته.

توصلت إلى مجموعة من المقترحات نذكر من أهمها:

- ✓ ضرورة إعادة النظر في القانون 06/ 01 والمرسوم 12/ 64 ومنح صلاحيات أكبر للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لتمكينها من أداء دورها الفعلي في مجال مكافحة الفساد في الجزائر؛
- ✓ ضرورة دعم فكرة استقلالية القضاء لأنها تعتبر أكبر ضمان لتحقيق الحماية الحقيقية والواقعة للمال العام في الجزائر؛

المبحث الثالث: مناقشة الدراســــــات السابقة

بعد تناولنا لمجموعة من الدراسات المتعلقة بالفساد المالي واليات مكافحته توصلنا إلى مايلي :

- ✓ تناول جميع الدراسات المذكورة لجزء أساسي من البحث وخاصة فيما يتعلق بماهية الفساد وصوره وخصائصه؛
- ✓ اتفاق مجمل الدراسات على أن الفساد سببه دوافع وعوامل سياسية واقتصادية و اجتماعية؛
- ✓ جميع الدراسات السابقة أكدت على أن للفساد المالي أثار سلبية على المجتمع والاقتصاد بشكل خاص؛
- ✓ اتفاق جل الدراسات على ضرورة إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للهيئات المختصة في مكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره لتأدية دورها بشكل فعال؛

أولا: أوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات المذكورة

لقد تناولت اغلب الدراسات الكثير من العناصر التي تعد جزاءا أساسيا من بحثنا وخاصة ماهية الفساد بشكل عام بالإضافة إلى الآليات القانونية والمؤسساتية الخاصة به، غير أن بعض الدراسات عالجت الموضوع من الجانب القانوني البحت كدراسة الطالب حاحة عبد العالي(**الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر**)، ودراسات اخرى كان المتغير التابع مختلف كدراسة للباحثة صليحة بوجادي بعنوان" **آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري** ،واخرى عالجته من حيث تأثيراته الاقتصادية كدراسة الطالب باجي عمران محمد بعنوان "**تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر**.

ومن منظور اخر تنوعت المناهج ودراسات الميدانية من دراسة لأخرى ،وهذا من أهم أوجه الاختلاف الأساسية بين الدراسات، ضف إلى ذلك أن بعض الدراسات توسعت في البحث في جرائم الفساد وصورها بالإضافة الى آليات دولية وإقليمية وتعدت إلى نماذج للفساد في بعض الدول العربية كدراسة للباحثة كنزة حجام بعنوان" **آليات مكافحة جرائم الفساد على المستوى الوطني والدولي**"

ثانيا :مميزات الدراسة الحالية :

تكمن ابرز مميزات الدراســـــة الحالية في :

- ➢ تشخيص ظاهرة الفساد المالي بصورة وجيزة
- ➢ التعرف على الاليات الحديثة لمكافحة الفساد المالي .
- ➢ تحديد المعوقات والعقبات التي تقف حائلا دون نجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المالي
- ➢ تميز دراسة الحالية بالموضوعية والبعد عن التحيز الشخصي.

خلاصة الفصل الثاني :

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالآليات المتخذة لمكافحة الفساد المالي من خلال الدراسات السابقة توصلنا الى النتائج التالية نذكر منها ما يلي :

- الفساد مهما تعددت مفاهيمه وصوره واشكاله فهو بالنهاية سوء استغلال للسلطة والحصول على مكاسب بدون وجه حق وبشكل غير مشروع ؛
- يعد الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول ، لما لها من تأثير كبير على التنمية الاقتصادية التي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية؛
- يؤدي الالتزام بالنصوص والقوانين الى الحد من انتشار الفساد المالي ،وبالتالي زيادة فرص الاستثمار؛
- ضرورة ترسيخ الركائز الاساسية في المجتمع وزيادة الوعي والتذكير بالأثار السلبية للفساد

غير ان دراستنا ستحاول على التركيز على العلاقة القائمة بين كل اليات مكافحة الفساد المعتمدة في الجزائر وفعاليتها في الحد من الفساد المالي، ممثلة في جهاز الرقابة المالية لولاية ادرار كنموذج للدراسة التطبيقية التي سنتعرض اليها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:
الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيـــــد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للدراسة والذي تطرقنا فيه إلى كل المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفساد بشكل عام والفساد المالي بشكل خاص حيث قمنا بإيجاز بعرض أهم خصائصه وأشكاله وأثاره ومظاهره، كما قمنا في الفصل الثاني بعرض الدراسات السابقة التي تعرضت إلى موضوع الفساد، وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة ميدانية لجهاز المراقبة المالية بولاية ادرار باعتبارها إحدى أوجه الرقابة على إنفاق الأموال العمومية المعتمدة بالجزائر، وذلك من خلال إعداد استبيان موجه للعاملين بمصالح الرقابة المالية، وسوف نحاول من خلاله اختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع ، بالإضافة إلى تدعيم وتكملة الجانب النظري وتدارك أي نقص قد يؤثر على موضوعية البحث .

وقد ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الاول: دراسة ميدانية لجهاز المراقبة المالية لولاية ادرار

المبحث الثاني: الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج المتعلقة بالدراسة و مناقشتها.

المبحث الأول: دراسة ميدانية لجهاز المراقبة المالية لولاية ادرار

نستعرض في هذا المبحث تقديم للمؤسسة محل الدراسة ،حيث يتضمن المطلب الأول تقديم للرقابة المالية لولاية ادرار والهيكل التنظيمي الذي تقوم عليه الرقابة المالية لولاية ادرار، اما المطلب الثاني إلى مهام المراقبة المالية لولاية ادرار.

المطلب الأول: تقديم للرقابة المالية لولاية ادرار

إن الرقابة المالية تعد من الأشكال الرقابية على الأموال العمومية في الجزائر، ونظرا للحرص الشديد للدولة على ترشيد النفقات وحماية المال العام من كل مظاهر الفساد واختلاس الأموال العمومية وتحويل الموارد نحو تحقيق المصالح الخاصة، والإضرار بالمصلحة العامة.

أولا: تعريف الرقابة المالية

المراقبة المالية هيئة رقابية تعمل تحت سلطة المديرية العامة للميزانية بما يعرف بالمصالح الخارجية لوزارة المالية ، تعمل على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقة العمومية الملتزم بها على ميزانيات المؤسسات والادارات العمومية التابعة للدولة والميزانيات الملحة وعلى الحسابات الخاصة بالخزينة ، وميزانيات الولاية وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري .

وذلك بإعطاء تقارير دورية وسنوية متعلقة بالتصرف في الاعتمادات المالية المفوضة من خلال عملية الفحص والرقابة ،حرصا منها على وقوع الاخطاء ومخالفات المالية والمساهمة في توجيه الامرين بالصرف وتخفيف عبئ المسؤولية الملقاة على عاتقهم. [1]

ثانيا : نشأة الرقابة المالية لولاية ادرار

تعود نشأة المراقبة المالية لولاية ادرار الى بدايات تأسيس اركان الولاية ابتداء من سنة 1975 م فقد تم افتتاح مكتب خاص بالرقابة المالية بمقر الخزينة بالولاية وذلك الى غاية سنة 1986 م ، حيث تم تعيين اول مراقب مالي ورئيس مكتب . وفي سنة 1992 تم اضافة مراقب مالي مساعد ورئيس مكتب اخر وظلت على هذا الوضع الى غاية سنة 2012 م وبموجب القرار الوزاري تم اضافة ثلاثة مراقبين ماليين مساعدين نظرا لزيادة عدد المديريات والمؤسسات ومراكز التكوين بالولاية.[2]

المقر الاجتماعي: يشتمل المقر الاجتماعي للمراقبة المالية لولاية ادرار على المعطيات التالية:[3]

ADDRESS:01000 طريق المطار ادرار

COORDINATE: 27.8817-0.2790

Phone: 049364116

---

1 – تياب نادية، **اليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو،2013، ص **163-164**.

2– مقابلة شخصية مع المراقب المالي لجهاز المراقبة المالية لولاية ادرار السيد: الطيب امحمد ، مراقب مساعد مالي، السيد: بكراوي عبد الله حول: دور جهاز المراقبة المالية في الحد من الفساد المالي، بتاريخ 2021/04/27، على الساعة 09:40 صباحا.

3- http :// vymaps.com/dz/454831965130144/

ثالثا: مهام الرقابة المالية

تطبق الرقابة المالية السابقة للنفقات التي يلتزم بها على ميزانيات المؤسسة والادارات التابعة للدولة ، والميزانيات الملحقة وعلى الحسابات الخاصة بالخزينة بالإضافة الى ميزانيات الولايات وميزانية البلديات وميزانية المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني ، وميزانيات المؤسسات ذات الطابع الاداري مماثلة.[1]

المطلب الثاني :المراقب المالي ومسؤولياته .

اولا: تعريف المراقب المالي :

هو شخص تابع لوزارة المالية يتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري مهمته الاساسية الرقابة السابقة على تنفيذ النفقات والتأشير على مشروع الالتزام الذي يحرره الامر بالصرف ،وله صلاحية رفض العمليات المخالفة للقانون.

مهام المراقب المالي: تتمثل مهمة المراقب المالي في الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقات العمومية ويكلف بهذه الصفة بما يأتي:[2]

- ✓ تنظيم مصلحة المراقبة المالية؛
- ✓ تنفيذ الاحكام القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بمراقبة النفقات الملتزم بها؛
- ✓ تمثيل الوزير المكلف بالمالية لدى لجان الصفقات؛
- ✓ المشاركة في تعميم التشريع والتنظيم المرتبط بالنفقات العمومية؛
- ✓ اعداد تقييم دوري وسنوي حول نشاط المراقبة المالية .

ثانيا :المراقب المالي المساعد: مسؤول في حدود الاختصاصات ، التي يفوضها اليه المراقب المالي عن الاعمال التي يقوم بها وعن التأشيرات التي يسلمها بعنوان الرقابة السابقة[3]

القرارات التي تخضع لتأشيرة المراقب المالي:

- ✓ مشاريع قرارات التعيين والترسيم والقرارات التي تخص الحياة المهنية للمستخدمين ؛
- ✓ مشاريع الجداول الاسمية التي تعد عند قفل كل سنة مالية ؛
- ✓ مشاريع الجداول الاصلية الاولية التي تعد عند فتح الاعتمادات وكذا الجداول الاصلية المعدلة
- ✓ مشاريع الصفقات العمومية و الملاحق؛

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم09-374 المؤرخ في 2009/11/16 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم به**، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 2009/11/19، المادة 02، **ص 03.**

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 11-381 المؤرخ في 2011/11/21 يتعلق بمصالح المراقبة المالية**، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة بتاريخ 2011/11/27، المادة 10، **ص21.**

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/14 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها**، الجريدة الرسمية، العدد 82، المادة 32، ص**2104.**

- ✓ كل مشروع مقرر يتضمن مخصصات ميزانياتية وكذا تفويض وتعديل الاعتمادات المالية؛
- ✓ كل التزام مدعم بسندات الطلب و الفاتورات الشكلية والكشوف ومشاريع العقود، عندما لا يتعدى المبلغ المستوى المحدد من قبل التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية. [1]

الآجال القانونية لدراسة وفحص الملفات :

تدرس وتفحص ملفات الالتزام في اجل عشرة (10) ايام.[2]

العناصر التي يجب على المراقب المالي فحصها :[3]

قبل ان يؤشر المراقب المالي ملف الالتزام يجب ان يفحص التالي :

- ✓ صفة الامر بالصرف ؛
- ✓ مطابقة النفقة للقوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- ✓ توفر الاعتمادات المالية او المناصب المالية؛
- ✓ التخصيص القانوني للنفقة ؛
- ✓ مطابقة مبلغ الالتزام للعناصر المبينة في الوثيقة المرفقة؛
- ✓ وجود التأشيرات او الآراء المسبقة التي سلمتها السلطة الادارية المؤهلة؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للرقابة المالية لولاية ادرار

الهيكل التنظيمي ما هو الا وسيلة للإعلام يسهل على المستخدمين معرفة تقسيمات العمل والتركيبة السلمية من حيث المصالح والفروع و في مايلي سنعرض الهيكل التنظيمي للرقابة المالية لولاية ادرار وفق ما جاء به القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 شعبان عام 1433 الموافق ل09 يوليو سنة 2012 الذي يحدد عدد المراقبين الماليين والمراقبين الماليين المساعدين وكذا تنظيم مصالح المراقبة المالية في مكاتب وفروع .

1- المادة 05-07 من المرسوم السابق رقم 09 – 374، ص **04**.

2- المادة 09 من نفس المرسوم، ص **05**.

3- المادة 09 من المرسوم السابق 92-414، ص**2102**.

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي للرقابة المالية لولاية ادرار .

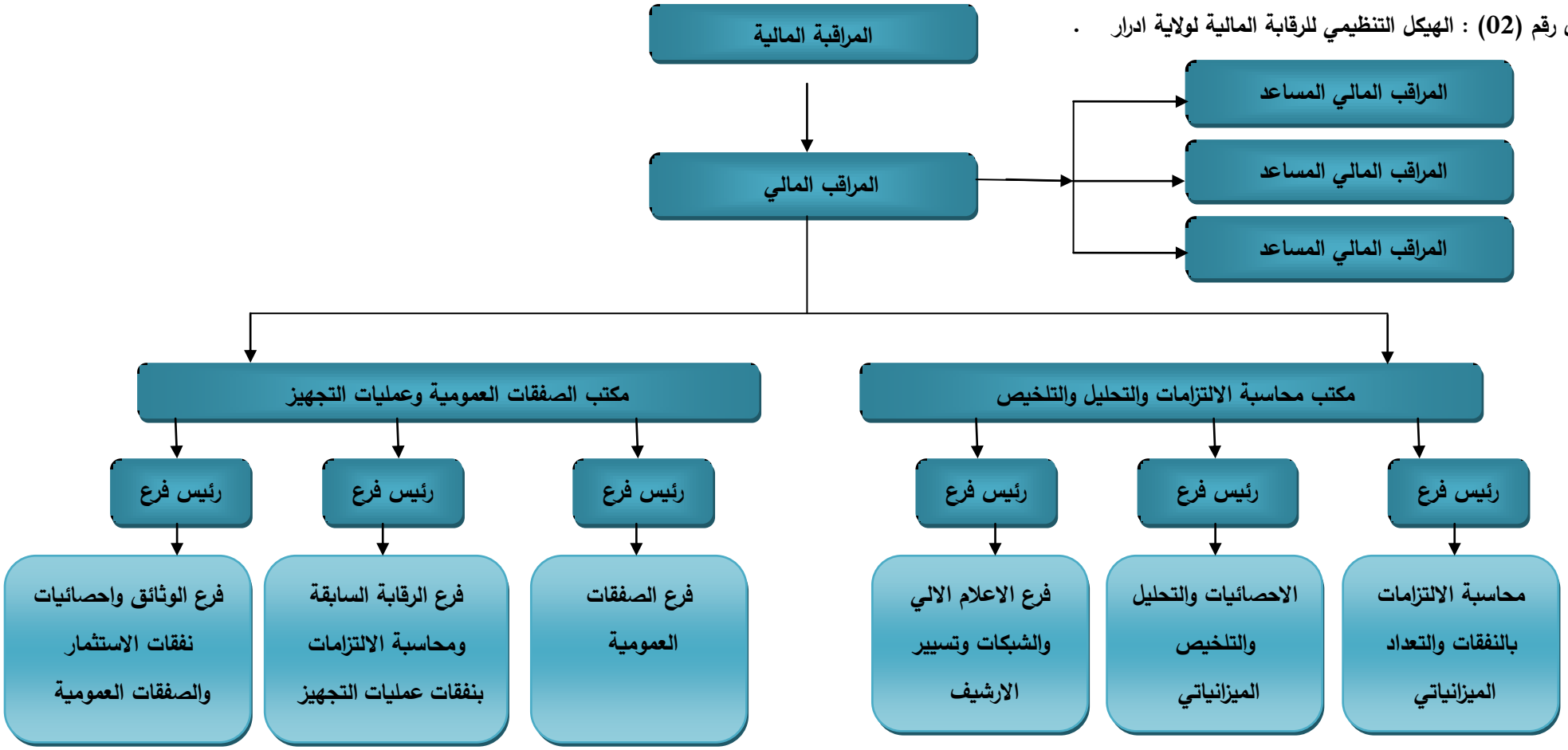

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 شعبان عام 1433 الموافق ل 09 يوليو 2012، يحدد عدد المراقبين الماليين والمراقبين الماليين المساعدين وكذا تنظيم مصالح المراقبة المالية في مكاتب وفروع، الجريدة الرسمية، العدد28، الصادر بتاريخ 2013/05/26، ص 19.

الشكل رقم (03) : مخطط التنظيم الداخلي للمراقبة المالية لولاية ادرار :

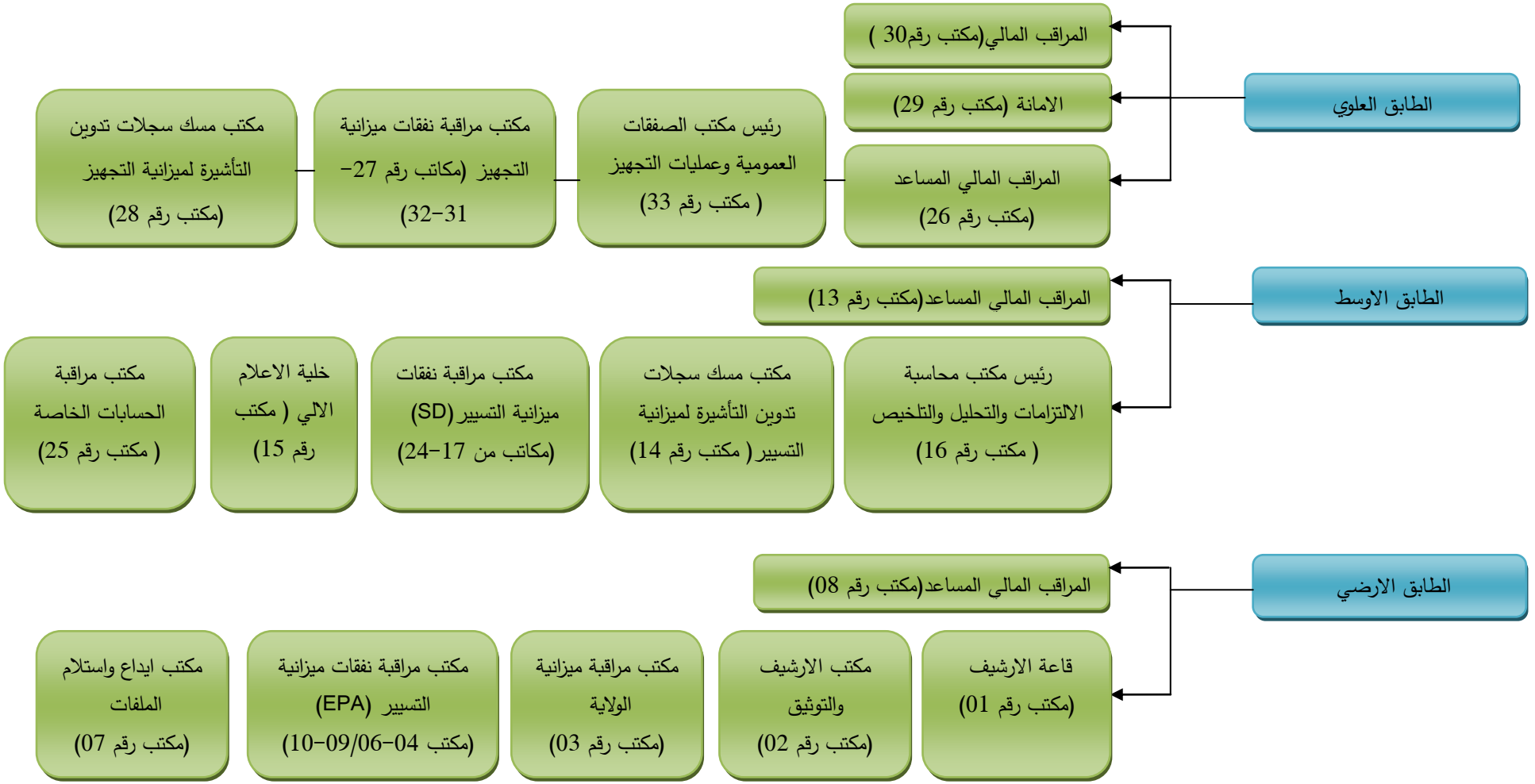

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على معلومات من المؤسسة .

المبحث الثاني : الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض بالمطلب الاول الاطار المنهجي للدراسة ، اما في المطلب الثاني تحليلا لخصائص عينة الدراسة .

المطلب الاول : الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

سنتطرق بهذا المطلب بعرض منهجية الدراسة ، ثم مجتمع الدراسة بالإضافة الى ادوات الدراسة .

اولا: منهجية الدراسة:

بغرض الوصول الى الاهداف المنشودة من الدراسة ، قمنا باستخدام المنهج الاحصائي والذي يعتبر من الاساليب التحليلية المرتكزة على توفر ودقة المعلومات عن الظاهرة المدروسة، وللتعرف على مدى فعالية الاليات المنتهجة لمكافحة الفساد المالي اعتمدنا على نوعين من المصادر:

01-المصادر الاولية

قمنا بإعداد استبيان يشمل موضوع الدراسة وتوزيعه على العينة المستهدفة من مجتمع الدراسة ، بهدف تجميع المعلومات الكافية واللازمة حول موضوع البحث ، ومن ثم تفريغها باستخدام برنامج الاحصائي (SPSS) واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة للوصول الى دلالات ومؤشرات ذات قيمة تدعم الفرضيات المطروحة .

02-المصادر الثانوية

لمعالجة الاطار النظري للبحث ، قمنا بالاستعانة بالكتب والمجلات وكذا الملتقيات والأبحاث والتقارير والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ،والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة، ثم تم تحديد المجتمع الاحصائي الذي يتوافق مع نموذج البحث .

ثانيا: متغيرات الدراسة

ا)**المتغير المستقل:** هو عبارة عن المتغير الذي يفترض الباحث انه السبب او احد الاسباب لتعيين دراسته والتي تؤدي الى معرفة تأثيره على متغير اخ، ووفقا لما سبق المتغير المستقل في بحثنا هو "**اليات مكافحة الفساد** "

ب)**المتغير التابع:** هي المتغيرات الناتجة عن العمليات التي تعكس الاداء والسوك وعلى ذلك فان المؤثر هو المتغير المستقل بينما الاستجابة المتغير التابع والذي يتمثل في دراستنا في " **الفساد المالي** "

ج)**المتغيرات الشخصية:** هي المتغيرات التي تشمل خصائص عينة الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الرتبة او الوظيفة).

ثالثا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسة تابعة للدولة متمثلة في " جهاز المراقبة المالية لولاية ادرار"، حيث تم توزيع (31) استمارة استبيان على افراد العينة من مراقب مالي ومراقبين ماليين مساعدين

ومفتشين محللين للميزانية ومتصرفين رئيسين ومتصرفين وتم الاعتماد في توزيعها على التسليم المباشر، والتي من خلالها تم تمثيل مجتمع الدراسة حيث ان بعضها لم تكن الفئة المستهدفة.

المطلب الثاني: ادوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول توضيح مختلف الادوات الاحصائية والبرامج المستخدمة لمعالجة البيانات المجمعة من الاستبيان .

اولا: ادوات الدراسة.

بعد اختيار منهج الدراسة، تمت عملية تجميع البيانات والمعلومات من افراد عينة المجتمع المدروس، فقد اعتمدنا على مجموعة من الادوات والتقنيات التي تمكننا من اختبار جملة من الفرضيات الخاصة بالموضوع وتمثلت اساسا في، المقابلة، الملاحظة، والاستبيان الذي يعتبر كأداة جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث محدد عن طريق استمارة يتم تعبئتها من قبل المستجيب وذلك وفق الخطوات التالية :

3-1 اعداد الاستبيان: تم اعداد استبيان بناءا على كتب ومراجع تتعلق بموضوع البحث وذلك وفقا لعدة شروط اهمها:

- وجود علاقة ارتباطية بين جزئي العبارة (السبب والنتيجة).
- عدم تكرار الاسئلة التي تؤدي الى نفس الاجابة .
- اعداد استبيان اولي وتعديله وفقا لتوجيهات الاستاذ المشرف .
- بساطة ودقة العبارات للوصول الى الهدف المنشود من الاستبيان .

3-2 هيكل الاستبيان: تم تقسيم الاستبيان الى قسمين كالاتي :

- **القسم الاول: البيانات الشخصية العامة:**

يحتوي هذا القسم على البيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في:

*العمر(اقل من 30سنة، من30-40 سنة، من 40-50 سنة، اكثر من 50 سنة)

*المؤهل العلمي (بكالوريا، ليسانس، ماستر، ماجيستر، دكتوراه، اخرى)

*الخبرة العلمية (اقل من05 سنوات ، من 05- 10 سنوات، من 11- 15 سنة، اكثر من 15سنة)

*الرتبة الوظيفية (مراقب، مراقب مالي مساعد ، رئيس فرع ، اخرى)

- **القسم الثاني: محاور البحث:**

يتضمن ثلاث محاور حول موضوع البحث و هي كالتالي:

- **المحور الاول:** دور الآليات القانونية و المؤسساتية لمكافحة الفساد المالي ويحتوي(06)عبارات.
- **المحور الثاني:** يتضمن العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي ويتضمن (07)عبارات.
- **المحور الثالث :** معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي ويتكون من (06) عبارات .

3-3 مقياس الدراسة

وكانت جل الاسئلة لها اجوبة محددة من اجل تسهيل عملية الدراسة الاحصائية، وقد اعددنا الاسئلة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي الذي يحتمل خمس اجابات وهذا حتى يتسنى لنا تحديد اجابات افراد العينة بدقة حول العناصر التي تضمنها الاستبيان .

جدول رقم (02-02) : مقياس ليكارث الخماسي.

الوزن	05	04	03	02	01
اتجاه الراي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على معلومات سابقة .

وطلب من المستجوبين وضع اشارة (x)امام كل عبارة تبعا لسلم الاستجابة بما يتناسب واراءهم الشخصية .ولتحديد طول الخلايا بمقياس ليكارث الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد الخلايا (4/5=0.8) ، ثم اضافة هذه القيمة الى اقل قيمة في المقياس وهو الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الاعلى للخلية وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي .

جدول رقم (02-03): اجابة الاسئلة ودلالتها .

الاجابة على الاسئلة	الرمز	المتوسط الحسابي
موافق بشدة	05	من 4.21 الى 05
موافق	04	من 3.41 الى 4.20
محايد	03	من 2.61 الى 3.40
معارض	02	من 1.81 الى 2.60
معارض بشدة	01	من 01 الى 1.80

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على معلومات سابقة

ثانيا: الاساليب الاحصائية المستخدمة:

ا) **الاحصاءات الوصفية:** تضمنت التكرارات والنسب المئوية ،والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتسهيل عملية المقارنة بين اجابات عينة الدراسة .

ب)الاحصاءات الاستدلالية:

* **معامل الفا كرونباخ:** هو عبارة عن احد المقاييس العالمية التي تستخدم في قياس مستوى الاتساق الداخلي واختبار مدى ثبات ومصداقية الاجابات لأفراد عينة الدراسة وتتراوح معامل الثبات بين (0-1) ويكون هذا المقياس ذو مصداقية اذا كانت القيمة المحسوبة تساوي 60% فاكثر.

***معامل الارتباط بيرسون :** للتأكد من صدق الاداة ولقياس علاقة ارتباط العبارات مع محاور الدراسة

* **تحليل التباين One Way Anova:** لمعرفة الفروق في اراء عينة الدراسة .

* **معامل الانحدار الخطي البسيط:** لاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

* **اختبار Shapiro-Wilk** : لاختبار طبيعة التوزيع الطبيعي.

01) اختبار صدق وثبات الاستبيان

01-01 صدق ادة الدراسة (الاتساق الداخلي): يقصد بصدق اداة الدراسة ان تقيس صدق الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبيان والمحور الذي تنتمي اليه وقمنا بالتأكد من ذلك من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم (02-04) معامل الارتباط بيرسون لعبارات و محاور الدراسة

الرقم	معاملات الارتباط بين العبارات ومحاور الدراسة								
	عبارات المحور الاول	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	عبارات المحور الثاني	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	عبارات المحور الثالث	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	العبارة01	0.451*	0.011	العبارة01	0.494**	0.005	العبارة01	0.311	0.089
02	العبارة02	0.640**	0.000	العبارة02	0.373*	0.039	العبارة02	0.860**	0.000
03	العبارة03	0.599**	0.000	العبارة03	0.548**	0.001	العبارة03	0.361*	0.046
04	العبارة04	0.678**	0.000	العبارة04	0.431*	0.016	العبارة04	0.606**	0.000
05	العبارة05	0.569**	0.001	العبارة05	0.528**	0.002	العبارة05	0.776**	0.000
06	العبارة06	0.407*	0.023	العبارة06	0.429*	0.016	العبارة06	0.780**	0.000
07	/			العبارة07	0.457**	0.010			

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

**تعني ان العبارة مرتبطة فعلا مع محورها عند مستوى دلالة 0.01 .

*تعني ان العبارة مرتبطة فعلا مع محورها عند مستوى دلالة 0.05 .

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان جميع عبارات الاستبيان مرتبطة مع الدرجة الكلية لمحورها مما يعني ان العبارات دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.01) و(0.05)، وان معاملات الارتباط المحسوبة لكل عبارة من عباراته قوية، مما يعتبر مؤشرا على صدق الاتساق الداخلي.

باستثناء العبارة الاولى في المحور الثالث والتي كانت معامل ارتباطها يتراوح بين 0.311 اي غير دالة احصائيا .

01-2 معامل الثبات الفا كرونباخ: تم حساب معامل الفا كرونباخ من اجل التحقق من ثبات عبارات الاستبيان والجدول التالي يبين ثبات محاور الاستبيان:

جدول رقم (02-05) مقياس الثبات الفا كرونباخ لمحاور الدراسة

الرقم	محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات
01	**المحور الأول:** دور الآليات القانونية و المؤسساتية لمكافحة الفساد المالي	06	0.549
02	**المحور الثاني:** العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	07	0.369
03	**المحور الثالث:** معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية آليات مكافحة الفساد المالي	06	0.707
	الثبات الكلي للاستبانة	19	0.732

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

وقد بلغ معامل الثبات لأفراد العينة كوحدة واحدة للاستبيان (0.732) وهو قيمة جيدة مما يشير الى ان الاداة تتمتع بثبات جيد اي دلالة على صلاحية المقياس للعينة الفعلية.

المبحث الثالث: عرض و تحليل النتائج المتعلقة بالدراسة و مناقشتها

كما ذكرنا سابقا تم تقسيم الاستبيان الى قسمين، وفي هذا المطلب سنقوم بتحليل النتائج الخاصة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة.

المطلب الاول: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة

بعد اختيار العينة من اجل القيام بالدراسة الميدانية، تم توزيعها وفقا للخصائص الشخصية والجدول ادناه يوضح ذلك:

جدول رقم (02-06)يوضح توزيع البيانات الشخصية لأفراد العينة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	17	%54.8
	انثى	14	%45.2
المجموع		**31**	**%100**
العمر	اقل من 30 سنة	02	%6.5
	من 30-40 سنة	19	%61.3
	من40- 50 سنة	10	%32.3
	اكثر من 50 سنة	00	%00
المجموع		**31**	**%100**
المؤهل العلمي	بكالوريا	01	%3.2
	ليسانس	06	%19.4
	ماستر	10	%32.3
	ماجيستير	03	%9.7
	دكتوراه	01	%3.2
	اخرى	10	%32.3
المجموع		**31**	**%100**

الخبرة العلمية	اقل من 05 سنوات	03	%9.7
	من05-10 سنوات	12	%38.7
	من 11-15 سنة	11	%35.5
	اكثر من 15 سنة	05	%16.1
المجموع		31	%100
الرتبة او الوظيفة	مراقب مالي	00	%00
	مراقب مالي مساعد	01	%3.2
	رئيس فرع	02	%6.5
	اخرى	28	%90.3
المجموع		31	%100

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

الشكل رقم (04) يوضح نسب توزيع افراد العينة حسب البيانات الشخصية %

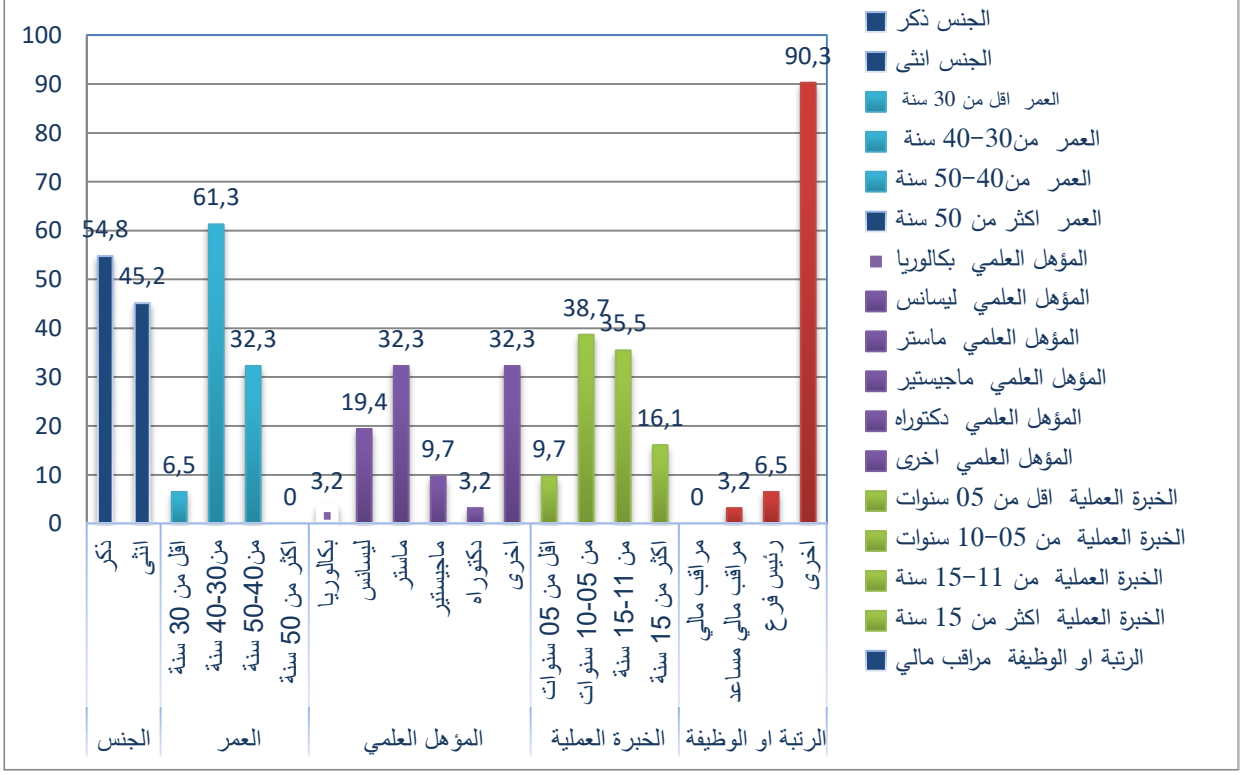

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وبلغ عددها 31 استبانة بواقع 17 ذكور و14 اناث ، والجدول اعلاه يوضح حجم عينة الدراسة موزعة حسب متغيرات البحث الاساسية وهي كالتالي:

- **متغير الجنس** : حيث نلاحظ ان نسبة الذكور(54.8 %) اكبر من نسبة الاناث(45.2%).
- **متغير العمر**: كما ان نسبة افراد العينة الذين تتراوح اعمارهم ما بين (30-40 سنة) تقدر بنسبة (61.3%) وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة(32.3%) بالنسبة للأفراد الذين تتراوح اعمارهم بين

(من 40-50 سنة) ،واخيرا بالنسبة للأفراد الذين تقدر اعمارهم ب(اقل من 30 سنة) فكانت النسبة ضعيفة جدا (6.5%).

- **متغير المؤهل العلمي** : من خلال تحليل العينة لاحظنا ان اغلب افراد العينة من حملة الشهادات (ليسانس ماستر، ماجيستر، دكتوراه ،اخرى)حيث كانت في الصدارة حملة شهادة الماستر والشهادات المهنية الاخرى بنسبة (32.3%) تليها حملة شهادة ليسانس بنسبة (19.4%) على عكس الفئات الاخرى والتي جاءت بالترتيب التالي وبنسب ضعيفة ماجيستير(9.7%)، دكتوراه(3.2%)، بكالوريا(3.2%)، وهذا يدل على ان المستوى التعليمي لأفراد العينة له اهمية بالغة خاصة في الدراسات الحديثة والتي تتطلب افراد ذوي اهلية علمية ومهارة وكذا كفاءة لكشف الفساد المالي بكل اشكاله.
- **متغير الخبرة العلمية:** من خلال النتائج المتوصل اليها نجد غالبية افراد الدراسة تتراوح خبرتهم (من05-10 سنوات) بنسبة (38.7%) و (من 11-15 سنة) بنسبة (35.5%) متقاربة نسبيا ، وتليها (اكثر من 15 سنة) بنسبة (16.1%) ، في حين بلغت نسبة من تقل خبرتهم (05 سنوات) بنسبة(9.7%) ، حيث انه من المهم والضروري توفر الخبرة اللازمة لدى افراد العينة فهذا سيسهل في الوصول الى نتائج ذات قيمة عمية مما يعطي للدراسة قيمة علمية اكبر.
- **متغير الرتبة او الوظيفة:** من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة الرتب الاخرى (من متصرفين رئيسين ومفتشين محللين للميزانية ومتصرفين ....) كانت لها نسبة عالية قدرت ب(90.3%) على اعتبار ان لهم شهادة وخبرة في ميدان التدقيق والمحاسبة، وكانت بنسب ضعيفة لكل من رؤساء الفروع بنسبة (6.5%) ومراقبين ماليين مساعدين بنسبة (3.2%) وهذا يرجع الى التنظيم الوظيفي لمصالح الرقابة المالية .

المطلب الثاني: عرض و تحليل النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

من اجل اختبار مدى فعالية الاليات المنتهجة في الحد من الفساد المالي ، سيتم عرض النتائج الاحصائية لاستجابات افراد عينة الدراسة من خلال حساب متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحاور كما هو موضح في الجداول (02-07)،(02-08)،(02-09)

اولا: عرض وتحليل نتائج استجابة افراد عينة الدراسة

01-عرض وتحليل نتائج استجابة افراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الاول

من العبارة (01 الى 06) : والتي تهدف الى معرفة دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي .

جدول رقم (02-07) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتعلقة بمحور دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفســـــــاد المالي

الرقم	عبارات المحور الاول	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
			موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
01	يعد استحداث آليات إجرائية جديدة ضمان لفعالية اكبر للحد من الفساد المالي	التكرار	11	18	02	00	00	4.29	0.58	موافق بشدة
		النسبة	35.5	58.1	6.5	00	00			
02	ضمان استقلال القضاء وأجهزة الرقابة وتحليها بالحياد والنزاهة يساهم في الفصل في جرائم الفساد المالي .	التكرار	18	12	01	00	00	4.54	0.56	موافق بشدة
		النسبة	58.1	38.7	3.2	00	00			
03	مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية والمساءلة يحد من الفساد بكل صوره .	التكرار	09	14	07	01	00	4.00	0.81	موافق
		النسبة	29.0	45.2	22.6	3.2	00			
04	لا يمكن مكافحة الفساد إلا بوجود إعلام تتمتع وسائله بحرية التعبير بفاعليته في عملية المحاسبة والمساءلة وكشف الفساد المالي	التكرار	16	10	04	00	01	4.29	0.93	موافق بشدة
		النسبة	51.6	32.3	12.9	00	3.2			
05	يستلزم تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي بصورة فعالة للحد من الفساد المالي.	التكرار	07	15	08	01	00	3.90	0.78	موافق
		النسبة	22.6	48.4	25.8	3.2	00			
06	التحديث المستمر للسياسات والأنظمة والقوانين الضابطة للتعاملات المالية في أجهزة الدولة يساهم وبشكل كبير في الحد من الفساد المالي	التكرار	13	16	00	02	00	4.29	0.78	موافق بشدة
		النسبة	41.9	51.6	00	6.5	00			
نتيجة المحور الاول: دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي								4.22	0.42	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان قيم المتوسطات الحسابية لعبارات محور دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي تراوحت بين (3.90- 4.54) حيث حصلت العبارة رقم (02): " ضمان استقلال القضاء وأجهزة الرقابة وتحليها بالحياد والنزاهة يساهم في الفصل في جرائم الفساد المالي" على متوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.56) بدرجة موافق بشدة مما يدل على توافق وانسجام بين اغلب اجابات افراد العينة.

* وينطبق الامر كذلك على عبارات رقم (04،06، 02)حيث جاءت هي الاخرى ضمن درجة موافق بشدة وحصلت على متوسط حسابي (4.29) بانحراف معياري على التوالي (0.93، 0.78، 0.58) فكانت اجابات افراد العينة متجانسة ومتوافقة.

* في حين حصلت العبارة رقم (05):" يستلزم تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي بصورة فعالة للحد من الفساد المالي" على تقديرات منخفضة بمتوسط حسابي (3.90) و انحراف معياري (0.78) بدرجة موافق، الامر ينطبق على العبارة رقم (03) :"مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية والمساءلة يحد من الفساد بكل صوره " التي حصلت على متوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.81) بدرجة موافق.

* اما بالنسبة للمتوسط العام للمحور الاول فقد كان بقيمة (4.22) وانحراف معياري(0.42) بمعنى ان اغلب اجابات افراد العينة تتجه نحو درجة موافق بشدة مما يفسر ان للأليات القانونية والمؤسساتية دور كبير وفعال في مكافحة الفساد المالي.

02) **عرض وتحليل نتائج استجابة افراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني**

من العبارة (01 الى 07) : والتي تهدف الى معرفة اهم العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي.

جدول رقم (02-08) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتعلقة بمحور العوامل المساهمة في انتشار الفساد المـــالي

الرقم	عبارات المحور الثاني	المقياس	التكرارات وتذ>_النسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
			موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
01	غياب الرقابة على إحالة المشاريع المهمة إلى أشخاص أو شركات لا تتمتع بكفاءة عالية تساعد على انتشار الفساد المالي .	التكرار	13	13	04	01	00	4.22	0.80	موافق بشدة
		النسبة	41.9	41.9	12.9	3.2	00			
02	وجود ثغرات في النصوص القانونية وكذا ثغرات محاسبية تستغل لتحقيق مصالح شخصية	التكرار	10	14	04	03	00	4.00	0.93	موافق
		النسبة	32.3	45.2	12.9	9.7	00			
03	سوء التخطيط وغياب الرؤى الواضحة للدولة في المشاريع المستقبلية يؤدي الى الانحراف والتبذير وتبديد المال العام .	التكرار	12	15	02	02	00	4.19	0.83	موافق
		النسبة	38.7	48.4	6.5	6.5	00			
04	ضعف كفاءة وقدرات الإطار البشري والمؤسساتي المكلف بالرقابة في المجال القانوني والمحاسبي يؤدي إلى انتشار الفساد بالمؤسسات العمومية	التكرار	05	16	07	03	00	3.74	0.85	موافق
		النسبة	16.1	51.6	22.6	9.7	00			
05	عدم التفاعل الايجابي مع الشكايات	التكرار	07	19	05	00	0	4.06	0.62	

	المحالة على الهيئات يشجع على الفساد	النسبة	22.6	61.3	16.1	00	00			
06	عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة وعدم فهمها وتفسيرها في اغلب الأحيان يساهم في انتشار الفساد المالي.	التكرار	09	17	03	01	01	4.03	0.91	موافق
		النسبة	29.0	54.8	9.7	3.2	3.2			
07	التستر على قضايا الفساد وتجاوزات المسؤولين وغياب الوازع الأخلاقي يساهم في انتشار الفساد المالي .	التكرار	13	15	03	00	00	4.32	0.65	موافق بشدة
		النسبة	41.9	48.4	9.7	00	00			
نتيجة المحور الثاني: العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي								4.08	0.37	موافق

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الجدول اعلاه و الذي يبين اراء افراد العينة حول عبارات المحور الثاني المتعلق بالعوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي نلاحظ ان اغلب اجابات افراد العينة كانت بدرجة موافق . حيث جاءت العبارة رقم (07):" التستر على قضايا الفساد وتجاوزات المسؤولين وغياب الوازع الأخلاقي يساهم في انتشار الفساد المالي " بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.56)بدرجة موافق بشدة وذلك دلالة على اتفاق اغلب افراد العينة على ان التستر على قضايا الفساد وغياب الوازع الاخلاقي من اهم الاسباب في انتشار الفساد.

اما باقي عبارات المحور فقد كانت مرتبة كالتالي (01، 03،05، 06 ، 02) بمتوسط حسابي يقدر ب(4.22، 4.19 ،4.06، 4.03، 4.00) وانحراف معياري (0.80، 0.83 ، 0.62 ،0.91 ، 0.93) بدرجة موافق.

اما العبارة رقم (04): " ضعف كفاءة وقدرات الإطار البشري والمؤسساتي المكلف بالرقابة في المجال القانوني والمحاسبي يؤدي إلى انتشار الفساد بالمؤسسات العمومية" فقد تحصلت على تقدير منخفض مقارنة بالعبارات الاخرى للمحور بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري(0.81) بدرجة موافق .

اما بالنسبة للمتوسط العام للمحور الثاني فقد كان بقيمة (4.08) وانحراف معياري(0.37) بمعنى ان اغلب اجابات افراد العينة تتجه نحو درجة موافق مما يدل على ان مكافحة الفساد تتأثر بعدة عوامل تحد من فعالية هذه الاليات .

03)عرض وتحليل نتائج استجابة افراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث

من العبارة (01 الى 06) : والتي تتضمن عرض لمعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي

جدول رقم (02-09): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتعلقة بالمعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية آليات مكافحة الفساد المـــالي.

الرقم	عبارات المحور الثالث	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
			موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
01	تعد البيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الرقابية في أجهزة الدولة من أسباب الحد من فعالية مكافحة الفساد المالي	التكرار	03	24	03	01	00	3.93	0.57	موافق
		النسبة	9.7	77.4	9.7	3.2	00			
02	يعد ضعف آليات ووسائل ضبط مرتكبي الفساد في أجهزة الدولة من أسباب الحد من فعالية مكافحة الفساد المالي	التكرار	07	16	01	07	00	3.74	1.06	موافق
		النسبة	22.6	51.6	3.2	22.6	00			
03	يعد قصور الأدوات التشريعية في يلاك تنفيذ مشاريع الإصلاح والتطوير الإداري والمالي من أسباب الحد من فعالية مكافحة الفساد المالي .	التكرار	6	16	6	3	00	3.80	0.87	موافق
		النسبة	19.4	51.6	19.4	9.7	00			
04	تعد ضغوطات سياسية تمارس على الموظفين في مراكز القرار وهي تؤدي الى توسيع دائرة الفساد المالي	التكرار	5	14	9	3	00	3.67	0.87	موافق
		النسبة	16.1	45.2	29.0	9.7	00			
05	غموض القوانين الخاصة بهيئات مكافحة الفساد لا يوفر لها مقومات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي مما يحد من استقلاليتها على مستوى التسيير الإداري والمالي	التكرار	8	17	3	3	00	3.96	0.87	موافق
		النسبة	25.8	54.8	9.7	9.7	00			
06	يعد غياب وضعف الجانب الإعلامي المسلط على الفساد من أسباب انتشار الفساد .	التكرار	07	14	04	05	01	3.67	1.10	موافق
		النسبة	22.6	45.2	12.9	16.1	3.2			
نتيجة المحور الثالث : معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي								3.80	0.57	موافق

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان قيم المتوسطات الحسابية تتراوح بين (3.96) وانحراف معياري (0.87) للعبارة رقم(05) "غموض القوانين الخاصة بهيئات مكافحة الفساد لا يوفر لها مقومات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي مما يحد من استقلاليتها على مستوى التسيير الإداري والمالي" حيث حازت على تقديرات مرتفعة بدرجة موافق.

اما بالنسبة للعبارات(01 ،03، 02، 06، 05) فقد كانت بدرجة موافق بمتوسط حسابي على التوالي (3.93 ، 3.80، 3.74 ، 3.67، 3.67) وانحراف معياري يتراوح بن (0.57- 1.10) ومن الواضح جدا ان المتوسطات متقاربة مما يعكس انسجام اراء افراد العينة وتوافقها.

اما بالنسبة للمتوسط العام للمحور الثالث فقد كان بقيمة (3.80) وانحراف معياري(0.57) بمعنى ان اغلب اجابات افراد العينة تتجه نحو درجة موافق مما يدل على وجود معوقات وعراقيل عدة تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي .

- من خلال النتائج السابقة نلاحظ ان المتوسطات الحسابية كانت مرتفعة، دلالة على اتفاق وانسجام افراد العينة على عبارات الاستبيان و تتجه نحو درجة موافق بشدة بالنسبة للمحور الاول مما يفسر ان للأليات القانونية والمؤسساتية دور كبير وفعال في مكافحة الفساد المالي وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

ثانيا: دراسة العلاقة بين محاور الدراسة

سنحاول في ما يلي استعراض مختلف النتائج بعد حساب معامل الارتباط لبيرسون بين المحاور الثلاث المتعلقة بموضوع الدراسة وتوضيح العلاقة بينها .

جدول رقم (02-10): جدول يوضح معامل الارتباط لنتائج الفرضية الاولى

المتغيرات	الاحصاءات	العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي
للأليات القانونية والمؤسساتية	معامل الارتباط	0.450*
	قيمة المعنويةSig	0.011
	حجم العينة	31

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الجدول رقم (02-10) نلاحظ وجود قيمة ايجابية ذات ارتباط متوسط بنسبة 45 % عند مستوى دلالة (0.011) وهي قيمة دالة احصائيا مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات اثر ضعيف وبالتالي نثبت صحة الفرضية الاولى "" هناك علاقة ارتباطية للأليات القانونية والمؤسساتية والعوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي".

جدول رقم (02-11): جدول يوضح معامل الارتباط لنتائج الفرضية الثانية

المتغيرات	الاحصاءات	عراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي
العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	معامل الارتباط	0.479**
	قيمة المعنويةSig	0.006
	حجم العينة	31

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02-11) نلاحظ وجود قيمة ايجابية ذات ارتباط قوي بنسبة 47.9 %عند مستوى دلالة (0.006) وهي قيمة دالة احصائيا مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات اثر قوي وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثانية "" هناك علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي ومعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي " حيث يمكن القول انه كلما زادت العوامل المساهمة في انتشار الفساد تزداد العراقيل التي تحد من فعالية الاليات وكلما انخفضت الاولى تنخفض الثانية.

جدول رقم (02-12) : جدول يوضح معاملات الارتباط لنتائج الفرضية الثالثة

المتغيرات	الاحصاءات	عراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي
دور الاليات القانونية والمؤسساتية	معامل الارتباط	0.159
	قيمة المعنويةSig	0.392
	حجم العينة	31

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02-12) نلاحظ وجود قيمة ايجابية ذات ارتباط ضعيف جدا بنسبة 15.9% عند مستوى دلالة (0.392) وهي قيمة غير دالة احصائيا مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية وبالتالي نثبت عدم صحة الفرضية الثالثة اي "" ليس هناك علاقة ارتباطية دور الاليات القانونية والمؤسساتية ومعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي " .

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk .

تتمحور فرضيات الدراسة اساسا في الاجابة على اشكالية الدراسة والمتمثلة في " ما مدى فعالية الاليات المتخذة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر والحد منه في ظل وجود عقبات ؟ و للتأكد من تحليل التباين حول ما اذا كانت هناك فروقات ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة تبعا للبيانات الشخصية ، وتحليل الانحدار لمعرفة علاقة الاثر بين متغيرات الدراسة وقبل القيام بالاختبار الاحصائي كان لابد من اجراء اختبار Shapiro-Wilk لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (02-13) : اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk .

الرقم	محاور الدراسة	Statistic	Sig	N	الملاحظة
01	دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي	0.975	0.653	31	توزيع طبيعي
02	العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	0.970	0.513		
03	معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي	0.899	0.072		

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الجدول اعلاه وبما ان مستوى المعنوية لاختبار شابيرو وقيمة sig لكل من دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي و العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي اكبر من مستوى معنوية 0.05 دلالة على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: تحليل الانحدار الخطي البسيط

باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط سنقوم بإثبات صحة الفرضية الثانية والتي تعبر عن العلاقة بين المتغير المستقل العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي والمتغير التابع المعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون (R) والذي اوجدناه من خلال دراسة العلاقة بين محاور الدراسة ومعامل التحديد(R^2) وهي موضحة في الجدول ادناه:

جدول رقم (02-14): الانحدار الخطي البسيط بين العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي و معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي .

المتغيرات	معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي							
	معامل ثبات	معامل الانحدار	لختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	اختبار فيشر		الخطأ المعياري
			T	Sig			F	Sig	
العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	0.741	0.750	2.937	0.006	0.479	0.229	8.626	0.006	0.51756

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي و معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي حيث بلغ معامل الانحدار (0.750) بمعنى انما يقدر ب75% من عوامل الفساد المالي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد من خلال عرقلة عمل الهيئات المختصة عند مستوى معنوية 0.05 او اقل ،والقيمة الاحصائية لاختبار ستيودنت بلغت (2.937) عند مستوى معنوية (0.006) وهي اقل من 0.05. اما بالنسبة لمعامل التحديد (R^2)فقد بلغ (0.229) وهذا دلالة على ان 30% من العراقيل تعود الى انتشار الفساد ، وهذا ما اشرنا اليه سابقا من خلال معامل الارتباط بين المتغيرين والتي بلغت (47%) اي علاقة طردية متوسطة.

- من خلال النتائج المتوصل اليها نقبل بالنظرية البديلة على ان نموذج الانحدار معنوي اي ان بين العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي تؤثر وبشكل كبير على فعالية اليات مكافحة الفساد المالي

خامسا: تحليل اختبار المحاور مع خصائص عينة الدراسة

ا) اختبار T-TEST: لمعرفة فيما اذا كانت هناك فروقات بن محاور الدراسة ترجع متغير الجنس.

01) خاصية الجنس

جدول رقم (02-15) : اختبار T- ستيودنت الاحصائي لكل محور مع متغير الجنس

الاختبار الاحصائي لكل محور مع خاصية الجنس	دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي		العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي		معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي		الملاحظة
	اختبار T	Sig	T اختبار	Sig	T اختبار	Sig	
الجنس	0.214	0.224	1.137	0.079	0.234	0.996	غير دالة

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

يتضح من خلال جدول المبين اعلاه بين محاور الدراسة ومتغير الجنس عند مستويات دلالة (0.224 ، 0.079 ، 0.996) يدل على عدم وجود فروق بين افراد عينة الدراسة ترجع لمتغير الجنس مما يدل على تجانس افراد العينة في هذه الخاصية .

ب) تحليل التباين الاحادي One Way Anova لمحاور الدراسة وخصائص عينة الدراسة

لمعرفة فيما اذا كانت هناك فروقات بن محاور الدراسة ترجع لمتغيرات شخصية(السن، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الرتبة او الوظيفة).

جدول رقم (02-16) : جدول تحليل التباين الاحادي- Anova للمتغيرات الشخصية ومحاور الدراسة

المتغير	المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات df	مجموع متوسطات	قيمة F	مستوى دلالة sig	الملاحظة
العمر	دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي	بين المجموعات	0.190	2	0.95	0.504	0.610	غير دال
		داخل المجموعات	5.096	27	0.189			
		المجموع	5.286	29				
	العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	بين المجموعات	0.192	2	0.96	0.687	0.512	غير دال
		داخل المجموعات	3.780	27	0.140			
		المجموع	3.973	29				
	معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي	بين المجموعات	0.190	2	0.951	0.288	0.752	غير دال
		داخل المجموعات	8.921	27	0.330			
		المجموع	**9.111**	**29**				
المؤهل	دور الاليات القانونية والمؤسساتية	بين المجموعات	0.735	05	0.147	0.775	0.577	غير دال
		داخل المجموعات	4.551	24	0.190			

العلمي	لمكافحة الفساد المالي	المجموع	5.286	29			
	العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	بين المجموعات	0.697	05	0.139	1.021	0.428 غير دال
		داخل المجموعات	3.276	24	0.137		
		المجموع	3.973	29			
	معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي	بين المجموعات	1.213	05	0.243	0.737	0.603 غير دال
		داخل المجموعات	7.898	24	0.329		
		المجموع	9.111	29			
الخبرة العملية	دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي	بين المجموعات	0.296	3	0.099	0.514	0.676 غير دال
		داخل المجموعات	4.990	26	0.192		
		المجموع	5.286	29			
	العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	بين المجموعات	0.189	3	0.063	0.432	0.732 غير دال
		داخل المجموعات	3.784	26	0.146		
		المجموع	3.973	29			
	معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي	بين المجموعات	0.716	3	0.239	0.740	0.538 غير دال
		داخل المجموعات	8.395	26	0.323		
		المجموع	9.111	29			
الرتبة او الوظيفة	دور الاليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد المالي	بين المجموعات	0.288	1	**0.288**	1.614	0.214 غير دال
		داخل المجموعات	4.998	28	**0.179**		
		المجموع	5.286	29			
	العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي	بين المجموعات	0.147	1	**0.147**	1.076	0.309 غير دال
		داخل المجموعات	3.826	28	**0.137**		
		المجموع	3.973	29			
	معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد المالي	بين المجموعات	0.729	1	**0.729**	2.436	0.130 غير دال
		داخل المجموعات	8.382	28	**0.299**		
		المجموع	9.111	29			

المصدر: من اعداد الطالبان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS .

- من خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاه نجد انه لا توجد هناك فروقات ذات دلالة احصائية حول درجة فعالية الاليات في ظل وجود عراقيل ومعوقات عند مستوى دلالة 0.05 والتي ترجع للمتغيرات الشخصية الاربعة (العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الرتبة او الوظيفة) وعليه تم رفض الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل تمت الاجابة على الاشكالية المطروحة والمتمثلة في **ما مدى فعالية الاليات المتخذة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر والحد منه في ظل وجود عقبات؟**، والتي تمت بجهاز الرقابة المالية لولاية ادرار ، حيث تم الاعتماد على اداة الاستبيان والتي تم توزيعها على عينة مكونة من 31 فرد ،ومن اجل عرض النتائج المتوصل اليها قمنا بتجزئة الفصل الى ثلاث مباحث ،حيث تم التطرق بالمبحث الاول الى دراسة حالة المراقب المالي لولاية ادرار و المبحث الثاني الى الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية والمبحث الثالث تضمن عرض و تحليل النتائج المتعلقة بالدراسة ومناقشتها.

وقد خلصت نتائج الدراسة الى قبول الفرضية الاولى والثانية ورفض الفرضية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، ومن خلال هذه الدراسة نستنتج الدور المحوري للأليات القانونية والمؤسساتية في الحد من انتشار تبعات الفساد المالي في ظل وجود عقبات تؤثر على فعاليتها .

خاتمـــــــــة

تمهيد:

يعد الفساد بكل اشكاله من الظواهر العالمية المعقدة والمتشعبة التي تتعلق بالراي العام حيث ان جل الدول باختلاف درجاتها، تعاني من تبعات انتشار الفساد خصوصا المالي وهذا ما اظهرته القضايا والازمات المالية العديدة التي شهدتها دول العالم ،والجزائر على غرار الدول الاخرى كانت ولازالت تعاني من ممارسات الفساد حيث يظهر ذلك من خلال احتلالها لمراتب متدنية في مؤشرات مدركات الفساد رغم الترسانة القانونية والمؤسساتية التي رصدتها لمكافحة هذه الظاهرة واحتواءها.

وعلى ضوء ما سبق حاولنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكاليـــــــة المطروحة "**ما مدى فعالية الاليات المتخذة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر والحد منه في ظل وجود عقبات،** ومن اجل معالجة هذه الاشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث تطرقنا في الفصل الاول الى الاطار النظري للفساد المالي، الفصل الثاني الى عرض الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع الدراسة، اما الفصل الثالث الى الاطار التطبيقي للدراسة.

النتائج النظرية: تم الوقوف على النتائج التالية:

- الفساد المالي ظاهرة عالمية متجذرة في كل المجالات؛
- من اجل القضاء على الفساد المالي تطلب الامر عدة اصلاحات جادة وتضافر للجهود، واستحداث لأليات و ميكانيزمات فعالة للمساءلة؛
- الفساد المالي من اهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد وتتباين درجاته من مجتمع لأخر.
- محدودية الدور الرقابي الذي تقوم به المؤسسات الرقابية المختصة في الجزائر وتميزها بالطابع الاستشاري بدون وجود اثار ملموسة في الواقع؛

النتائج التطبيقية: من خلال الفصل التطبيقي تم الوقوف على النتائج التالية:

الفرضية الاولى: للأليات القانونية والمؤسساتية دور فعال في الحد من الفساد المالي.

تبين لنا من خلال الدراسة الاحصائية المتعلقة بالفرضية الاولى ان للأليات القانونية والمؤسساتية دور فعال في الحد من الفساد المالي، وهذا ما تم اثباته من خلال الاتجاه العام الذي يقع ضمن درجة موافق بشدة وهو ما يؤكد صحتها.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ارتباطية بين عوامل انتشار الفساد المالي والمعوقات والعراقيل التي تحد من فعالية اليات مكافحته.

تبين من خلال التحليل المتعلق بالفرضية الثانية ان هناك علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين العوامل المساهمة في انتشار الفساد والعراقيل والمعوقات التي تحد من فعالية اليات مكافحة الفساد حيث قدر معامل الارتباط بين المحورين بنسبة (47.9 %) عند مستوى معنوية (0.006) وهو ما يشير الى وجود علاقة تأثير بين المتغيرين .

الفرضية الثالثة : توجد فروق ذات دلالة حول درجة فعالية الاليات في ظل وجود عراقيل ومعوقات تبعا للمتغيرات الشخصية للقائمين عليها .

من خلال اجراء اختبار T-Test وتحليل التباين تم اثبات عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بن درجة فعالية الاليات ترجع الى اختلاف المتغيرات الشخصية للأفراد القائمين على تطبيق هذه الاليات.

توصيات و اقتراحات الدراسة

في ضوء الاستنتاجات المتوصل اليها من خلال دراستنا، سنحاول تقديم جملة من التوصيات كالاتي:

- تعزيز فعالية القوانين بتطبيقها على ارض الواقع حتى لا تبقى مجرد شكليات.
- ضرورة تفعيل الدور الرقابي للأجهزة المختصة وتوسيع صلاحياتها من اجل تمكينها من اداء الدور المنوط بها بكل استقلالية.
- منح فرص اكبر لمشاركة المجتمع المدني في التبليغ عن مختلف اشكال الفساد المالي في المؤسسات.
- وضع استراتيجيات وبرامج محكمة للكشف عن الفساد بالقيام بأنشطة اعلامية تسهم في توعية المجتمع ونشر المعلومات والإحصائيات المتعلقة بقضايا الفساد.

افـــــــاق الدراسة

هذه الدراسة تناولت اليات مكافحة الفساد المالي وهذا بالاستعانة بدراسة ميدانية على مستوى المراقبة المالية لولاية ادرار باعتبارها نوع من انواع الرقابة على المال العام وجهاز من اجهزة الكشف عن الفساد، ومن خلال هذه الدراسة تم الوقوف على الاشكالات التالية:

- الحماية القانونية للقائمين على مكافحة الفساد المالي في الجزائر.
- الضوابط القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

وفي الاخير نتمنى ان نكون قد استوفينـــــــا القدر الادنى من عناصر هاته الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

01- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود ،**الفساد والاصـــــلاح**، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،2003 .

02-علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري ،**استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي** ،مدخل تكاملي دار الايام ،عمان ،دون طبعة ،2014 .

03- نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،**الفســـاد الاقتصادي، دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي**، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2013

04- طه محمد فـــارس، **اسس مكافحـــة الفساد الاداري والمالي في ضوء السنة النبوية**، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث ،الطبعة 01 ،2017.

ثانيا : الاطروحات والرسائل

1. بكوش مليكة ، **جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ،(منشورة)، جامعة وهران ، كلية الحقوق، 2013/2012.
2. باحمد عبد القادر، وعزوز ياسين، **متطلبات تفعيل اليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة احمد دراية- ادرار-، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2019 /2020.
3. بسمة صابري، **اليات مكافحة الفساد في الجزائر** ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية: تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.
4. تياب نادية، **اليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص : قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
5. حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق: تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013/2012،
6. رشيد بوسعيد، **تطوير الأداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي،(منشورة): تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.
7. شموري منى ، طيبش حنان ، **دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي (دراسة حالة مطاحن الحضنة)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي: تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.
8. علي حبيش، **اثار الفساد المالي على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية: تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.
9. عبد الكريم بن سعد ابراهيم الخثران، **واقع الاجراءات الامنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في اجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجيستر في قسم العلوم الشرطية ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2003 .

10. عبدو مصطفى، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة (حالة الجزائر 1995-2006)**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية : تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة العقيد الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

11. صليحة بوجادي، **اليات مكافحة الفساد المالي والاداري(بيان الفقه الاسلامي والقانون الجزائري)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية: تخصص شريعة وقانون، جامعة الحاج لخضر 01، كلية العلوم الاسلامية،2017.

12. صاحبي سهام، **الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية: تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016 .

13. كنزة حجـام ،**اليات مكافحة جرائم الفساد على المستوى الوطني والدولي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق: تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

14. قوري طانية، حمانة سعاد، **الفساد المالي واليات مكافحته** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق: فرع قانون اعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية، 2014/2013 .

15. مجبور فازية ، **اصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

ثالثا: المجلات والمطبوعات

1. إيمان بوقصة ، **معضلة الفساد المالي**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، العدد 09، المجلد 01، مارس 2018.

2. احمد سلامي واخرون، **تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر (2003-2017)**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد06، 2018.

3. رباعي امينة، **واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003 -2016**، مجلة الاقتصاد والتنمية ،مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس ،المدية، العدد 07، جانفي 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر 03، 2014/2013.

4. رمزي حوحو، **ضمانات واليات حماية المال العام من الفساد في الجزائر**، مجلة الحقوق والحريات ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثاني، مارس 2015.

5. عبلة ورغي، **دور الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي في الجماعات الاقليمية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021.

6. ضويفي حمزة، بوكريد عبد القادر، **دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الاشارة الى حالة الجزائر (2012-2018)**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020.

7. مسعود راضية ،سعدي حيدرة ،**الفساد المالي في الجزائر ،دراسة تحليلية لواقعه واليات مكافحته (2003-2017)** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، 2020 .

رابعا :الملتقيات

1. بن رجم محمد خميسي، حليمي حكيمة، مداخلة بعنوان : **الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الاموال وانتشارها** ، ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 06-07 ماي 2012.
2. حبارك سمير، مداخلة بعنوان : **مفاهيم الفساد** ، في يوم دراسي حول: جرائم الفساد في الجزائر "الواقع والحلول"، جامعة ادرار، بتاريخ2008/04/03.
3. قارة ملاك، **مداخلة حول: اليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، ورقة قدمت في اعمال الملتقى الوطني الاول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2 عبد الجميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 25/24 افريل 2018.

خامسا: القوانين المراسيم

1. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 شعبان عام 1433 الموافق ل 09 يوليو 2012 ، يحدد عدد المراقبين المالين والمراقبين الماليين المساعدين وكذا تنظيم مصالح المراقبة المالية في مكاتب وفروع ، الجريدة الرسمية العدد 28، الصادرة بتاريخ:2013/05/26.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم09-374 المؤرخ في 2009/11/16 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم به**، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 2009/11/19.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 11-381 المؤرخ في 2011/11/21 يتعلق بمصالح المراقبة المالية**، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة بتاريخ 2011/11/27.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 1992/11/14 يتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها**، الجريدة الرسمية، العدد 82.

سادسا: المقابلات الشخصية.

1. مقابلة شخصية مع مراقب المالي لجهاز المراقبة المالية لولاية ادرار السيد :الطيب امحمد، السيد: مراقب مساعد مالي بكراوي عبد الله حول: دور جهاز المراقبة المالية في الحد من الفساد المالي، بتاريخ 2021/04/27 على الساعة 09:40 صباحا.

الملاحـــــــق

الملحق رقم (01) استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي
جامعة احمد دراية ادرار

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص تدقيق ومر اقبة التسيير

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين أيديكم هذه الاستبيانة والتي تحتوي على أسئلة حول موضوع آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر- ادرار أنموذجا- دراسة ميدانية حول المر اقبة المالية لولاية ادرار كنموذج في إطار إعداد دراسة مقدمة لنيل شهادة ماستر في قسم العلوم التجارية تخصص تدقيق ومر اقبة التسيير

نرجو منكم وضع علامة (X) أمام العبارات في الخانة التي ترونها مناسبة ، علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم ستحظى بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة .

في الاخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

القسم الاول : معلومات عامة عن عينة الدراسة :

01) الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

02) العمر : اقل من 30 سنة ☐ من 30- 40 سنة ☐
من 40- 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

03)المؤهل العلمي بكالوريـــا ☐ ماجستير ☐
ليسانس ☐ دكتوراه ☐
ماستر ☐ أخرى ☐

04) الخبرة العلمية : اقل من 05 سنوات ☐ من 05- 10 سنوات ☐
من 11 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

05) الرتبة أو الوظيفة : مراقب مالي ☐ مراقب مالي مساعد ☐
رئيس فرع ☐ أخرى ☐

القسم الثاني : محاور الدراسة :

الرقم	العبارة	بدائل الاستجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	المحور الأول : دور الآليات القانونية و المؤسساتية لمكافحة الفساد المالي					
01	يعد استحداث آليات إجرائية جديدة ضمان لفعالية اكبر للحد من الفساد المالي					
02	ضمان استقلال القضاء وأجهزة الرقابة وتحليها بالحياد والنزاهة يساهم في الفصل في جرائم الفساد المالي .					
03	مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية والمساءلة يحد من الفساد بكل صوره .					
04	لا يمكن مكافحة الفساد إلا بوجود إعلام تتمتع وسائله بحرية التعبير بفاعليته في عملية المحاسبة والمساءلة وكشف الفساد المالي					
05	يستلزم تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي بصورة فعالة للحد من الفساد المالي.					
06	التحديث المستمر للسياسات والأنظمة والقوانين الضابطة للتعاملات المالية في أجهزة الدولة يساهم وبشكل كبير في الحد من الفساد المالي					
	المحور الثاني : العوامل المساهمة في انتشار الفساد المالي					
01	غياب الرقابة على إحالة المشاريع المهمة إلى أشخاص أو شركات لا تتمتع بكفاءة عالية تساعد على انتشار الفساد المالي .					
02	وجود ثغرات في النصوص القانونية وكذا ثغرات محاسبية تستغل لتحقيق مصالح شخصية					
03	سوء التخطيط وغياب الرؤى الواضحة للدولة في المشاريع المستقبلية يؤدي الى الانحراف والتبذير وتبديد المال العام .					
04	ضعف كفاءة وقدرات الإطار البشري والمؤسساتي المكلف بالرقابة في المجال القانوني والمحاسبي يؤدي إلى انتشار الفساد بالمؤسسات العمومية					
05	عدم التفاعل الايجابي مع الشكايات المحالة على الهيئات يشجع على الفساد					
06	عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة وعدم فهمها وتفسيرها في اغلب الأحيان يساهم في انتشار الفساد المالي .					
07	التستر على قضايا الفساد وتجاوزات المسؤولين وغياب الوازع الأخلاقي يساهم في انتشار الفساد المالي .					
	المحور الثالث : معوقات والعراقيل التي تحد من فعالية آليات مكافحة الفساد المالي .					
01	تعد البيروقراطية وضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الرقابية في أجهزة الدولة من أسباب الحد من فعالية مكافحة الفساد المالي					
02	يعد ضعف آليات ووسائل ضبط مرتكبي الفساد في أجهزة الدولة من أسباب الحد من فعالية مكافحة الفساد المالي					
03	يعد قصور الأدوات التشريعية في تنفيذ مشاريع الإصلاح والتطوير الإداري والمالي من أسباب الحد من فعالية مكافحة الفساد المالي .					
04	تعد ضغوطات سياسية تمارس على الموظفين في مراكز القرار وهي تؤدي الى توسيع دائرة الفساد المالي					
05	غموض القوانين الخاصة بهيئات مكافحة الفساد لا يوفر لها مقومات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي مما يحد من استقلاليتها على مستوى التسيير الإداري والمالي					
06	ضعف تأثير الهيئات على مستوى تحريك المتابعات في حق مرتكبي أفعال الفساد ،لعدم اعتبار توصياتها ومقترحاتها مبررا كافيا لتحريك المتابعات سببا في انتشار الفساد المالي					
07	يعد غياب وضعف الجانب الإعلامي المسلط على الفساد من أسباب انتشار الفساد .					

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,732	19

الملحق رقم (02) معامل الفا كرونباخ

الملحق رقم (03) معاملات الارتباط لبيرسون .

Correlations

		القانونية الاليات دور والمؤسساتية	في المساهمة العوامل الفساد انتشار	التي والعراقيل معوقات اليات فعالية من تحد المالي الفساد مكافحة
والمؤسساتية القانونية الاليات دور	Pearson Correlation	1	,450*	,159
	Sig. (2-tailed)		,011	,392
	N	31	31	31
الفساد انتشار في المساهمة العوامل	Pearson Correlation	,450*	1	,479**
	Sig. (2-tailed)	,011		,006
	N	31	31	31
فعالية من تحد التي والعراقيل معوقات المالي الفساد مكافحة اليات	Pearson Correlation	,159	,479**	1
	Sig. (2-tailed)	,392	,006	
	N	31	31	31

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (04) يوضح الارتباط الخطي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,479[a]	,229	,203	,51756

a. Predictors: (Constant), الفساد انتشار في المساهمة العوامل

الملحق رقم (05) يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,311	1	2,311	8,626	,006[b]
	Residual	7,768	29	,268		
	Total	10,079	30			

a. Dependent Variable: المالي الفساد مكافحة اليات فعالية من تحد التي والعراقيل معوقات

b. Predictors: (Constant), الفساد انتشار في المساهمة العوامل

الملحق رقم (06) قيم معاملات خط الانحدار .

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,741	1,046		,708	,484
	الفساد انتشار في المساهمة العوامل	,750	,255	,479	2,937	,006

الملحق رقم (07) اختبار T-TEST للجنس .

		Levene's Test for Equality of Variances		
		F	Sig.	t
والمؤسساتية القانونية الاليات دور	Equal variances assumed	1,546	,224	,214
	Equal variances not assumed			,222
الفساد انتشار في المساهمة العوامل	Equal variances assumed	3,324	,079	1,137
	Equal variances not assumed			1,178
اليات فعالية من تحد التي والعراقيل معوقات المالي الفساد مكافحة	Equal variances assumed	,000	,996	,234
	Equal variances not assumed			,230

الملحق رقم (08) اختبار ANOVA للسن، المؤهل، الخبرة العملية ، الرتبة او الوظيفة .

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
والمؤسساتية القانونية الاليات دور	Between Groups	,190	2	,095	,504	,610
	Within Groups	5,096	27	,189		
	Total	5,286	29			
الفساد انتشار في المساهمة العوامل	Between Groups	,192	2	,096	,687	,512
	Within Groups	3,780	27	,140		
	Total	3,973	29			
فعالية من تحد التي والعراقيل معوقات المالي الفساد مكافحة اليات	Between Groups	,190	2	,095	,288	,752
	Within Groups	8,921	27	,330		
	Total	9,111	29			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
والمؤسساتية القانونية الاليات دور	Between Groups	,735	5	,147	,775	,577
	Within Groups	4,551	24	,190		
	Total	5,286	29			
الفساد انتشار في المساهمة العوامل	Between Groups	,697	5	,139	1,021	,428
	Within Groups	3,276	24	,137		
	Total	3,973	29			
اليات فعالية من تحد التي والعراقيل معوقات المالي الفساد مكافحة	Between Groups	1,213	5	,243	,737	,603
	Within Groups	7,898	24	,329		
	Total	9,111	29			

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

والمؤسساتية القانونية الاليات دور	Between Groups	,296	3	,099	,514	,676
	Within Groups	4,990	26	,192		
	Total	5,286	29			
الفساد انتشار في المساهمة العوامل	Between Groups	,189	3	,063	,432	,732
	Within Groups	3,784	26	,146		
	Total	3,973	29			
اليات فعالية من تحد التي والعراقيل معوقات المالي الفساد مكافحة	Between Groups	,716	3	,239	,740	,538
	Within Groups	8,395	26	,323		
	Total	9,111	29			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
والمؤسساتية القانونية الاليات دور	Between Groups	,288	1	,288	1,614	,214
	Within Groups	4,998	28	,179		
	Total	5,286	29			
الفساد انتشار في المساهمة العوامل	Between Groups	,147	1	,147	1,076	,309
	Within Groups	3,826	28	,137		
	Total	3,973	29			
اليات فعالية من تحد التي والعراقيل معوقات المالي الفساد مكافحة	Between Groups	,729	1	,729	2,436	,130
	Within Groups	8,382	28	,299		
	Total	9,111	29			

الملحق رقم (09) اختبار التوزيع الطبيعي .

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الفساد انتشار في المساهمة العوامل	,137	31	,145	,970	31	,513

a. Lilliefors Significance Correction

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
والمؤسساتية القانونية الاليات دور	,119	31	,200*	,975	31	,653

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

ملخص الدراسة

اليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر ادرار انموذجـــــــــا

دراسة ميدانية بجهاز المراقبة المالية لولاية ادرار

الملخص:

سعت هذه الدراسة الى التعرف على اليات مكافحة الفساد المالي التي كرسها القانون الجزائري لمواجهة هذه الظاهرة، ولقد خلصت هذه الدراسة الى انه وبالرغم من الجهود الجبارة التي قامت بها الدولة في استحداث اليات تشريعية ومؤسساتية، الا ان فعالية هذه الاليات تبقى مرهونة بعدم ملائمتها لطبيعة بعض الجرائم الحديثة.

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم توزيع استبانة على عينة مختارة من افراد جهاز المراقبة المالية والتي بلغ تعدادها (31) مفردة، حيث تم استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الاستبيان بالاعتماد على ادوات احصائية كالمتوسط الحسابي، انحراف معياري، معامل الارتباط، تحليل التباين .

وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها:

* للأليات القانونية والمؤسساتية دور فعال في الحد من الفساد المالي.

* وجود علاقة ارتباطية ذات تأثير بين العوامل والعراقيل التي تحد من فعالية الاليات مكافحة الفساد.

* لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول درجة فعالية اليات مكافحة الفساد في ظل وجود عقبات ترجع للمتغيرات الشخصية.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، اليات مكافحة الفساد، المراقبة المالية.

Résumé

Cette étude a cherché à identifier les mécanismes de lutte contre la corruption financière qui ont été inscrits dans la loi algérienne pour faire face à ce phénomène, et cette étude a conclu que, malgré les efforts considérables déployés par l'État pour développer des mécanismes législatifs et institutionnels, l'efficacité de ces mécanismes reste sous réserve de leur inadéquation à la nature de certains délits. Pour atteindre les objectifs de cette étude, un questionnaire a été distribué à un échantillon sélectionné des membres du système de contrôle financier, qui comptait (31) personnes, où le programme SPSS a été utilisé pour analyser les données du questionnaire sur la base d'outils statistiques tels que l'arithmétique moyenne, écart-type, coefficient de corrélation, analyse de variance. Cette étude a atteint un ensemble de résultats, notamment : * Les mécanismes juridiques et institutionnels jouent un rôle efficace dans la lutte contre la corruption financière. * Il existe une corrélation efficace entre les facteurs et les obstacles qui limitent l'efficacité des mécanismes anti-corruption. * Il n'y a pas de différences significatives sur le degré d'efficacité des mécanismes anti-corruption en présence d'obstacles dus à des variables personnelles.

Mots-clés : corruption financière, mécanismes anti-corruption, contrôle financier.